الاحتجاج

الحريات اولا

المدى

العدد (2085) السنة الثامنة -الاربعاء (30) اذار 2011

http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

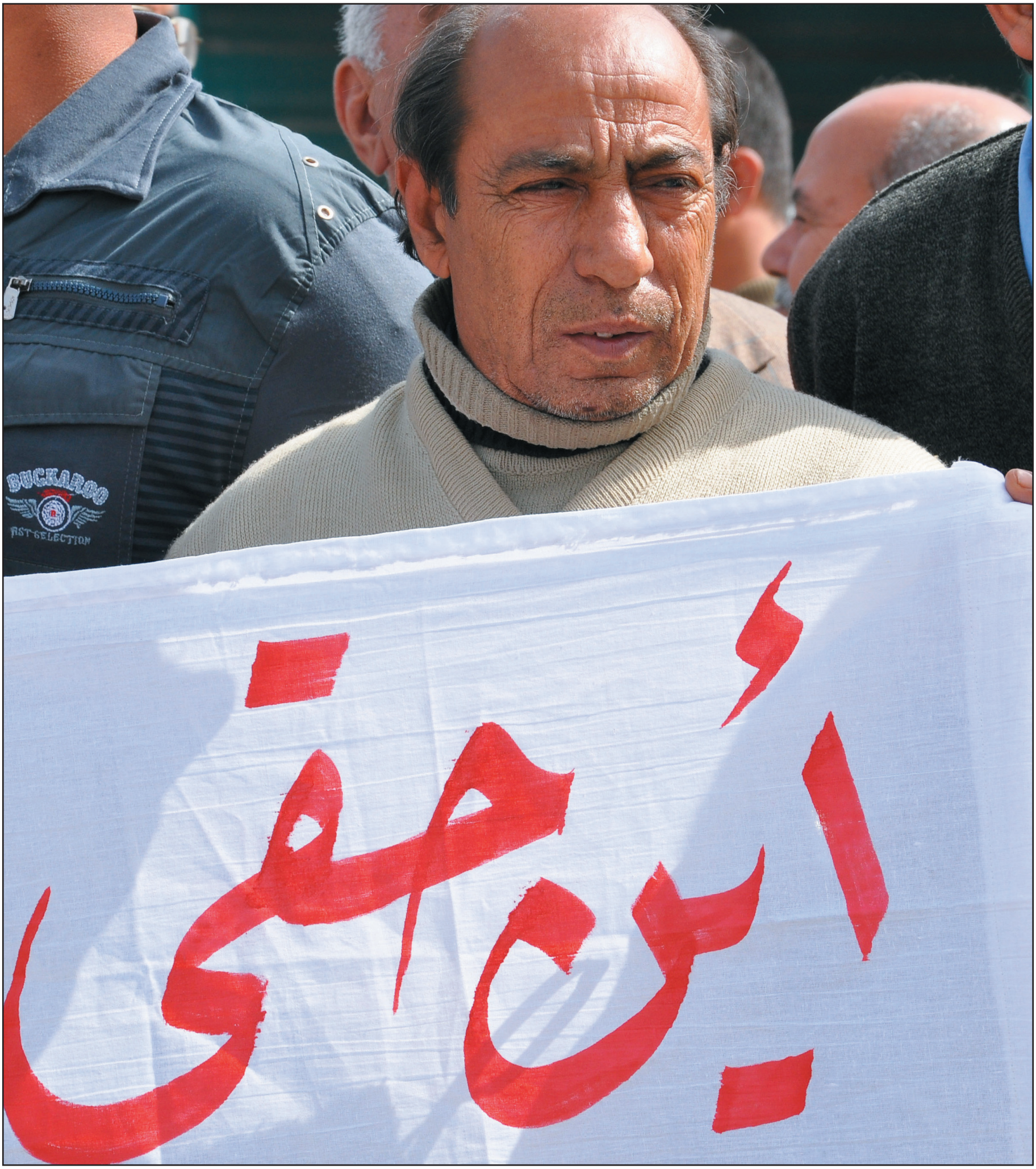

تـــأمـــلات

الشعب يريد إصلاح النظام !

رضا الظاهر

انشغل الساسة والنخب الحاكمة وأعضاء البرلمان بمناقشة مطالب الاصلاح. وأقدم رئيس الوزراء، مؤخراً، على طرح ورقة إصلاح بالتزامن مع تعهدات باتخاذ خطوات عاجلة لتحسين الأوضاع خلال ١٠٠ يوم، وأعطى مهلة لوزرائه لتقديم خطط ورؤى لهذا "التغيير" بحلول نهاية الـ ١٠٠ يوم، وإلا فإنه سيتم تقديمهم للمحاسبة أمام البرلمان بغية استبدالهم بآخرين "أكثر كفاءة".

ومن بين سمات الورقة، التي أثارت ردود أفعال متباينة، أنها جاءت نتاجاً للحركة الاحتجاجية الشعبية التي تميزت بسعتها وشمولها البلاد وشرعية وعدالة مطالبها. وكان محرك هذه الحركة المتعاظمة تعمق أزمة البلاد متجلية في تفاقم معاناة الملايين من نهج المحاصصات المقيت، وغياب الديمقراطية الحقيقية والتضييق على الحريات وانتهاك الدستور وحقوق الانسان، وتفشي الفساد والفقر والبطالة، وتردي الخدمات الأساسية، وما الى ذلك من تجليات باتت معروفة للقاصي والداني.

وبوسعنا القول إن الورقة المتسرعة جاءت ثمرة رد فعل لا دراسة معمقة للواقع ومتطلبات تغييره. فأهملت، بالتالي، قضايا جوهرية تمس حاجات الناس ومطالبهم.

وفضلاً عن افتقار الورقة للآليات الملموسة لتنفيذ الوعود، يغيب التوجه الجاد لاشراك الشعب في عملية الاصلاح، ومراقبة عمل الآليات وتنفيذ الأهداف.

ومن حيث المبدأ نعتقد أن الاصلاح ملح في ضوء الأوضاع التي آلت اليها البلاد. غير أن المرتجى هو إصلاح جذري للنظام السياسي بدءاً بآفة نهج المحاصصات وصولاً الى سائر أوجه المعاناة المريرة للملايين.

ومن المؤكد أن أي إصلاح لن يكون مجدياً ما لم تتم معالجة جذر أزمة الحكم المتمثلة بنظام المحاصصة الطائفية والاثنية، والذي مازال يشكل ركناً أساسياً من أركان العملية السياسية الجارية، وعائقاً جدياً أمام عملية الاصلاح ذاتها. وبالتالي فانه لن يجدي نفعاً الغوص بملفات ملحة في ميادين السياسة والاقتصاد والمجتمع دون مراجعة جذرية تشمل أسس النظام القائم، ومن ضمنها وفي مقدمتها مراجعة الدستور ذاته. وهذا يتطلب، بدوره، تتويج عملية النقاش بعقد مؤتمر وطني مكرس للخروج ببرنامج إصلاحي دستوري وحكومي - إداري شامل.

ومن المفترض أن يكون في مقدمة مهمات مثل هذا البرنامج تعديل قانون الانتخابات وتشريع قانون الأحزاب والقوانين الخاصة بانتخابات مجالس المحافظات والمجالس البلدية. فمن شأن ذلك أن يفتح الباب لاجراء تحولات ديمقراطية حقيقية عميقة تخرج البلاد من أزمتها المستعصية وتفتح آفاقاً رحبة لتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والازدهار المنشود.

ولا ريب أن موضوع الاصلاح موضوع بالغ الجدية ويتطلب تدشين نقاش علني حول الأفكار الأساسية للاصلاح المطلوب، وكذلك الدراسة الجدية للورقة المطروحة من قبل رئيس الوزراء، لا بهدف نقدها حسب، وإنما، أيضا، طرح البدائل لها.

وينبغي لهذا النقاش العام أن لا يبقى محصوراً في إطار النخب السياسية أو حتى أروقة البرلمان ولجانه، وإنما يتسع ليشمل كل قوى الشعب الحية ممثلة بالأحزاب والمنظمات الاجتماعية والثقافية. وهذا شرط أساسي لتهيئة المناخات الضرورية لعملية إصلاح حقيقية للنظام السياسي. ومن دون ذلك يصبح كل حديث عن الاصلاح مجرد تكرار لوعود سبق أن اختبرها الشعب وافتضح زيفها.

ولابد من التأكيد، هنا، على العلاقة الجدلية بين عملية الاصلاح والعملية الديمقراطية، ذلك أنه بدون التوجه لترسيخ أسس إقامة نظام ديمقراطي لا يمكن الحديث عن عملية إصلاح جذري حقيقية. وبالمقابل فانه بدون وجود إصلاح جذري حقيقي لا يمكن ضمان التعهدات والوعود بالتوجه نحو الديمقراطية.

وفي هذا السياق تقع على عاتق قوى وشخصيات التيار الديمقراطي مهمة استثنائية تتمثل في طرح رؤية بديلة عميقة تنسجم مع طموحات وتطلعات الشعب الى حياة حرة كريمة، وتجسد المطالب المشروعة التي طرحتها التظاهرات الاحتجاجية منذ ٢٥ شباط.

ولضمان اقتران عملية المناقشة الواسعة بمشاركة حقيقية من سائر أوساط المجتمع يتعين على القوى الديمقراطية أن تبادر الى تنظيم عملية النقاش من أجل مشاركة حقيقية واسعة لسائر قوى الشعب الحية ومنع الالتفاف على مطالبها العادلة.

× × ×

يحق للمرء أن يتساءل: كيف يمكن لنخب بعيدة عن الناس وعاجزة عن تحسس معاناتهم اليومية أن تقوم بعملية إصلاح ؟ وكيف يمكن لمثل هذه الورقة أن ترى نور الواقع اذا كان هناك تجاهل للناس وممثليهم الحقيقيين من قوى سياسية واجتماعية حية ؟ أيمثل هذه الحكومة وتشكيلتها العرجاء وإصرارها على نهج المحاصصات يريدون منا أن نصدق أن إصلاحا جذريا حقيقيا سيجري فعلا ؟

طرح ورقة إصلاح لا يصلح أن يكون مبرراً لمصادرة حق الناس في التظاهر ومواصلته حتى تتحول البرامج والشعارات الى إجراءات ملموسة. وينبغي أن يظل حق الاحتجاج، الذي كفله الدستور، حقاً مقدساً لأنه يعكس إرادة الملايين العادلة.

وتحديد ١٠٠ يوم كفترة اختبار لتنفيذ الاصلاحات الموعودة غير كاف. ويحق لمحللين اعتبار هذا ضرباً من أوهام ينبغي الكف عنها، والتخلي، مرة والى الأبد، عن الاستهانة بعقول الناس وذكائهم.

لن ينخدع الناس بوعود لفظية ولن يصمتوا بعد اليوم .. وستظل ساحة التحرير في بغداد، وكل ساحات التحرير في سائر أرجاء البلاد، تعانق أصوات الشباب الصادحة: الشعب يريد إصلاح النظام

الحريات العامة وحقوق الإنسان

محمد عبد الأمير عبد

إن الحديث عن موضوع الحريات العامة في أي بلد عربي هو حديث ذو شجون ،.ذلك أن أزمة المجتمعات العربية و الإسلامية هي في الأساس أزمة شرعية سياسية ، و غياب الشرعية السياسية يؤدي بالضرورة إلى إهدار حرية الفرد و كرامته الإنسانية، لأن التسلط بحد ذاته هو امتهان للحريات .

و إذا كان " فوكوياما" يعتبر غياب الشرعية السياسية" من أوجه الضعف في الدول القوية " فإن قيام الممارسة السياسية في إطار من الشرعية وخضوعها "لمعايير أخلاقية " يعد هو الآخر من أوجه القوة في الدول الضعيفة .

وقد فهمت الشعوب الغربية ذلك ،فناضلت من أجل حقوقها و حرياتها و فرضت إرادتها علي حكامها ، كما فهم حكامها أن الكبت ومصادرة الرأي لم يعد ممكنا ،وأن انتزاع الشرعية عن طريق القهر و القوة لا يحققها ، و إن تحققت في الظاهر فإن ذلك لا يخدمهم في النهاية و لا يخدم مصالح شعوبهم وبلدانهم ،فلما عرفوا ذلك استجابوا لمطالب شعوبهم و تركوا لها حقها في اختيار من يحكمها و المنهج الذي تحكم به .

فأصبحوا محكومين وفق "النظر العقلي" على حد تعبير العلامة " ابن خلدون " فتمتع الناس بجميع حقوقهم وحرياتهم و حفظت لهم "كرامتهم الفردية و خياراتهم الجماعية "...

فنتج عن ذلك استقرار سياسي و انتظام في أمور الدولة يقوم على الشرعية السياسية، التي يحترم فيها خيار الأغلبية ويضمن فيها للأقلية حقها في الوجود و حريتها في الرأي و التعبير،فحصل بفضل ذلك انسجام اجتماعي و إقلاع اقتصادي و تفوق صناعي و تكنولوجي و انتشرت القيم الأخلاقية في الممارسة السياسية و احترمت قواعد الشرعية .

أما في عالمنا العربي فمازالت شعوبه تعيش تحت رحمة الاستبداد و الكبت و الإقصاء، في استهتار لا مثيل له بكرامة الفرد و إهدار لحقوقه و حرياته ،و مازال حكامه يفضلون الحلول العنيفة على الحلول التي تنسجم مع روح الشرع و تستجيب لمتطلبات العصر ، و يستبدلون –في إطار السعي لحماية عروشهم و كراسيهم – الظهير الأجنبي بالظهير الشعبي الداخلي و يسعون إلى استجلاب الشرعية السياسية من الخارج بدل الحصول عليها من الداخل ،فكانت نتيجة هذا الأسلوب صراعات داخلية و أزمات اجتماعية و تخلف في كل الميادين ، الاقتصادية و الصناعية و العسكرية ، و صاحبها هجرة للعقول و الخبرات ورأس المال بحثا عن الحرية والكرامة و خوفا من التسلط والقهر.

وبالتالي نجد غياب تام للحريات العامة وحقوق الإنسان رغم ما بينهما من تداخل كبير حتى إن البعض يعتبرهما اسمان لمسمى واحد، وعلى كل حال يمكن ملاحظة أن اصطلاح الحريات العامة في الغالب ينصرف إلى الحقوق والحريات السياسية مثل حرية التعبير وحرية تكوين الأحزاب السياسية والانتساب إليها وحرية إنشاء الجمعيات والتنقل وحرية الانتخاب و الترشح وتولي الوظائف العامة وحرية التظاهر .

أما اصطلاح حقوق الإنسان فغالبا ما ينصرف إلى الحقوق الفردية أي الحقوق اللصيقة بشخص الإنسان مثل حق الحياة وحرية المعتقد وحق الملكية وحق العمل وغيرها،ومهما يكن من أمر فإن الحريات العامة، جزء من حقوق الإنسان لأن حقوق الإنسان تتضمن حقوقه وحرياته الفردية كما تشمل حقوقه وحرياته السياسية.

وهنا نجد بأن البعض حين يصادر أحد هذه الحقوق فإنه يصادر جميع الحقوق المنصوص عليها ليس بالدستور المكتوب بل في المواثيق الدولية التي تمثل قاسماً مشتركاً بين مختلف دول العالم.

لهذا نجد بأن الكثير من الممارسات والانتهاكات التي حصلت في العراق إنما تمثل خرقا كبيرا للدستور العراقي أولا وللقيم الإنسانية ثانيا، خاصة ما يتعلق منها بمصادرة الحرية الشخصية وحرية الرأي والتعبير التي كان أبناء الشعب العراقي يتمنون أن يجدوا من يوفر لها المناخات المناسبة لكي تكون ثقافية شعبية وليست ممنوعات جديدة في بلد يفترض أن يكون ديمقراطيا.

طفولة !

قيس حسن

شقيقان،في صف دراسي واحد،هو الخامس الابتدائي، أحدهما مراقب ، مهمته تأمين الهدوء داخل الصف الدراسي قبل دخول المعلم ،وتسجيل اسماء الطلبة المشاغبين على لوحة الدرس لمحاسبتهم ،مهمة رقابية كهذه يمكن ان تنمي روح القيادة والالتزام بالقانون لدى الاطفال، ولكنها مع "بطلنا " المراقب اتجهت اتجاها مغايرا تماما لما يمكن او يفترض ان تكون عليه ،حيث حولها الى وسيلة للابتزاز، فهو يعتمد على قاعدة الفساد المشهورة وهي"الشقوات تصعب معاقبتهم " و" الاغنياء يمكن ابتزازهم "،ولان طفلنا " البريء" لم يشاهد نموذج غير فاسد في الادارة في محيطه الاجتماعي كان فاسدا بامتياز، واليكم كيف يؤدي هذا الطفل مهمته :

يسجل على سبورة الدرس إسم زميله كمذنب، ثم ينسل الى هذا المسكين شقيق المراقب باعتباره " واسطة قوية "، ويهمس باذنه مرشدا اياه على طريقة للنجاة ، فهو يساومه على مبلغ " ٢٥٠ " دينار او قطعة حلوى او ماشابه، ليمحو اسمه كي لايعاقب،ولكي يدفع المتهمون وهم عادة من " الاغنياء"، عن انفسهم عقوبة متوقعة يضطرون الى الخضوع لهذا الابتزاز، ويمنحون طفل "الكاوبوي"، ما يريده،ويضيف طفلنا لطريقته " العراقية " في الادارة ملمحا آخرا، ففي الوقت الذي يسجل فيه "الشقوات " اعلى درجات الضجيج والاستهتار لتصل الى حد العنف الجسدي او النفسي اتجاه زملاءهم ،يغض "مراقبنا "الفاسد النظر عنهم ، فهم اصحاب ايدي طويلة ومواجهتم ستكون باهضة الثمن .

اعرف،ان هذا الطفل البريء لم يفتح عينيه على صورة مناقضة ومنافية لما يفعله هو في الصف ومع زملاءه ، هو لم يشاهد فقط كيف يستغل " الكبار " مناصبهم ووظائفهم لنفعهم الشخصي بشكل واضح وصريح ،بل يلمس بيديه قيم مجتمعه التي تمجد هؤلاء وتلبسهم ثوب البطولة ، ان عبارات من قبيل " سبع الي يعبي بالسكلة ركي " " وبطل الي يطلع نقش " وغيرها من الامثلة الشعبية الموغلة بروح البداوة هي ما اعتادت عليه آذان طفلنا وروحه البريئة ، فهو لم يسمع يوما ان فاسدا، سارقا للمال العام او موظفا حكوميا يبتز الناس باسم حزبه او ميليشياته ، قد نبذه المجتمع ، او امتنع عن التعاطف معه او التقرب منه ،بل العكس، فهو يسمع من محيطه ما يمجد هذا السارق ، ويشاهد درجة الخوف منه ،واخافة الناس حسب قيم البداوة تعني البطولة ، انه يلمس علامات احترام "الابطال" وتقديرهم والتزلف لهم ، فلماذا لايكون بطلا ؟ وكيف له ان يعي ان مايقوم به هو فعل غير اخلاقي و غير قانوني ؟ اي قيم مجتمعية وقفت امامه لتكون مقياسه للحق والعدل ؟ انه لم يفعل سوى ما يرضى عنه محيطه ،وهو يريد الانسجام مع هذا المجتمع وليس الاختلاف ، ويريد ان يكون جزءا من الشائع ، واليومي ، والطبيعي ، و"البطولي" لاغير . انه "بطل" وضحية في نفس الوقت . والسؤال هنا . ما العلاقة بين فساد المجتمع وفساد السلطة؟من يفسد من ؟ هل يمكن ان ينتج مجتمع نزيه ، حكومة فاسدة ؟ وهل يمكن لحكومة فاسدة ان تنمي روح النزاهة في المجتمع ؟.

أيها العراقيون .. كونوا بحجم وطنكم !

أ.د. سيّار الجَميل

الوطن اولا

كنت قد استخدمت هذا العنوان في مقال سابق لي نشر في عام ٢٠٠٣، وأود أستخدامه ثانية وانا اخاطب كل العراقيين.. وهم يمزعون التعبير عن مطالبهم المشروعة والعادلة من الحكومة العراقية .. وكلنا يعلم ان التاريخ بطوله وعرضه يختزل اليوم عصارة من المكونات اللامتناهية التي بدأت في منطقتنا مع ولادة القرن الحادي والعشرين وعلى ارض العراق.. وكلنا يدرك ان العراق هو البلد الوحيد الذي دفع اثمانا سخية في هذا الوجود من اجل ان يبقى حرا ومستقلا وموحدا وهو يحتضن ابناءه وبناته كما كان منذ القدم. العراق، انه العنقاء التي ما ان تسحق حتى تتخلق من جديد برغم كل المخاطر والتحديات، وانني مؤمن بأن الله تعالى سيحفظ لنا وطننا في ما تعرّض له من هجمات وما سيصادفه من محن ربما لم ينلها أحد منذ الاف السنين في هذا الوجود.. وهو بجغرافيته المركزية لا يمكن ان تجد فيه الا عبقرية مكان لا حدود لها في هذا العالم.

ولا اعتقد بأن اي عراقي قد افتقد عاطفته المتوقدة واحاسيسه الجامحة، حتى وان ولد بعيدا عنه ولم يره ابدا.. لكنه يحمله في جينات موروثاته منذ الازل حتى عند الاف المهاجرين من يهود ومسلمين ومسيحيين غادروا وطنهم قبل عشرات السنين نتيجة لاوضاعه السياسية والاجتماعية الصعبة.

ودوما اقول بأن العراقي هو ابن جماعة ذكية جدا توطنت قبل الاف السنين في واد كله زرع وضرع وخيرات لا حدود لها ولكنها دوما من نصيب الاخرين ليبقى صاحبها كادحا وجائعا وحزينا وصلدا ومقهورا وصريعا في مواجهة اعتى الطغاة والطامعين .. اكتسب العراقي الوان بيئته المتنوعة واثرت فيه عواملها الجيوتاريخية الصعبة والقارية وتتنازعه بدائل الزمان وتوحده فضائل المكان وبرغم كل الغلظة والقساوة والعنف والتوحشات تستكشف من طرف آخر عالما انسانيا جميلا يترع بالعواطف والحنين والرهفة وكل الموجدات!

مناشدة من القلب

انك ان خرجت الى العالم لتعلن عن مطالبك العادلة.. عليك بالمسالمة والمكاشفة.. عليك بامن البلاد والعباد .. عليك بالمؤسسات والاسواق .. عليك بالمتاحف ومراكز العلم والثقافة.. عليك الرأفة حتى بالاشجار والسيارات والعربات ووسائل النقل .. عليك بالمال العام واحرص على المال الخاص.. ان كل مؤسسات البلاد امانة في عنقك.. كن امينا على اهلك في بيوتهم ومزارعهم ومصالحهم.. قل ما تشاء ونادي على كل من تشاء.. وناشد كل المسؤولين ان يفعلوا شيئا من اجل العراق واهل العراق.. ولكن حاذر من الغلو والتطرف والاساءة .. حذار من استخدام النار او اشعال الحرائق او زرع الرعب في قلوب الناس.. اعلن عن شعاراتك بالوسائل الحضارية والسلمية، ولتكن شعاراتك محددة ومطاليبك كبيرة.. اعلم بأن هناك من يرصد كل العراق كي يزيده حطاما ويضفي عليه تدميرا ودمارا.. لا تمنح الفرصة لاعداء العراق المتربصين هنا او هناك كي يصفوا حساباتهم السياسية والمذهبية والامنية على ارضك الطيبة.. لا تمنح الفرصة للمحتل ان يعبث بالعراق.. انا معك في كل خوالجك وآلامك.. انا معك في كل عذاباتك وما تحملته من الضيم والقساوة.. انا معك وانت تفتقد كل اسباب العيش والحياة الكريمة .. طالب بما تريد تحقيقه من حكومة ضعيفة لا تقوى على تحقيق امنياتك الكبيرة وطموحاتك اللا متناهية.

العراقي .. من يكون؟

اخي، لقد وصفوك بأروع الكلمات وشتموك بأسوأ انواع الكلام مذ تجاذبتك اهوال التاريخ ومذ اسهمت في صناعة امم شتى قبل مئات السنين. وتعلم ان وطنك العراق يتسع لكل الاعماق اذ كان مهدا للبشرية البكر منذ عصور ما قبل التاريخ، على ضفاف نهريك الازليين استقر الانسان وعرف العالم بكل الاولويات: الزراعة والعائلة والجماعة والقرية واول مدينة وتنظيم ودولة وجيش.. انه مؤسس الكتابة والحروف والعجلات والزوارق والسفن من القصب عابرة للقارات! انه مؤسس امبراطوريات العالم القديم! انه مصدر القانون والتشريعات البشرية وفكرة العدل المدنية والعسكرية! انه منطلق كلكامش والاساطير والملاحم والغرائب والقصص الاولى في الثقافة العريقة للبشرية قاطبة،

انه صاحب اولى الجنائن المعلقة والثيران المجنحة والحدائق الغناء واول من اعتنى بالآلهة وبالمعابد وبالشمس والاشعار.. بالشجرة والنخلة والازهار ورمز عشتار.

انه بيت الاديان السماوية ومبعث أبي الأنبياء إبراهيم (ع)، انه ملتقى العالم ومنتدى البشرية ومجمع القارات ومركز التجارة العالمية بمسالكه البرية والنهرية نحو البحار المركزية عند البصرة فينيسيا الشرق، انه دار الخلافة الاسلامية وموطن الفقهاء ومدارس العلماء والنحويين ومهوى شعراء ومذاهب المسلمين ومجمع الرحالة والجغرافيين الفلكيين .. الخ ومرت عليه القرون العجاف ليغدو ساحة صراع دموي مزمن بين القوى وصولا الى القرن العشرين لكي ينفض عنه كل غبار الماضي ويبدأ حياته دولة ومجتمعا جديدين، وشارك بنفسه في الحربين العالميتين الاولى والثانية، وعند منتصف القرن العشرين سجلت نخبه اروع المنتجات في الثقافة والتشكيل والابداعات والمعمار، وغدا مدرسة سياسية معلمة متنوعة ولدت فيه مختلف التيارات والاحزاب على ايدي نسوة ورجالات لهم قيمتهم وسمعتهم في العالم كله.. ودخل العراق مرحلة تاريخية جديدة عندما تزعمت بغداد حلفا اقليميا ليغدو دوليا استعماريا، ثم تحدث انعطافة تاريخية مهمة وتبدأ مرحلة الدكتاتوريات التي كثرت فيها الانقلابات الانقسامات والانشقاقات والتمردات والانسحاقات والحروب والحصارات.. فهل يسجل اليوم عند فاتحة القرن الواحد والعشرين منعطفا جديدا في التاريخ، ليس في الشرق الاوسط وحده، بل في العالم اجمع! لقد استقطب انظار العالم كله خوفا عليه او شماتة فيه او استفادة من خيراته وثرواته! انه يتعرض اليوم لأصعب مخاض جديد من التحديات في حياته الطويلة.. فهل سيشهد متغيرات حاسمة يكون ثمنها غاليا جدا – لا سامح الله – ام انها تحولات ستجري بمنتهى الهدوء وهذا ما لم نألفه أبدا عند العراقيين الذين سحقتهم السنوات العجاف وكلهم يتطلعون الى ولادة جديدة ولكن من دون اية حرب يكون وقودها جمر وهام.

صرخة من الاعماق

هنا.. دعوني انادي باعلى صوتي: ان ضميرنا الحي يطالبنا نحن العراقيين ان يكون عقلنا كبيرا وصدرنا واسعا وصبرنا لا حدود له .. انني اخاطب أخوتي وبني جلدتي منهم نظرا لأنني وجدتهم بحاجة الى اكثر من خطاب ونصيحة في هذه الايام المصيرية! اليوم نحن عند مفترق طريق صعب جدا في تاريخنا كعراقيين .. من يدري؟ ربما ستنقلب الموازين من عاليها الى سافلها او من سافلها الى عاليها.. ربما ستخرج العنقاء سالمة متعافية بعد ان تتغير كل الالوان والعناصر والمكونات التي افسدت علينا وجودنا .. وربما ستبقى ضحية هامدة سنوات طوال وقد نزفت دما ونضحت دموعا لا يمكن تخيلها بعد الخراب، ان غدا لناظره قريب، ولكن عليكم ان تتذكروا أخوتي كل ما مر بكم من المحن القاسية. عليكم ان تذكروا من وقف معكم ومن وقف ضدكم في الايام الصعبة واعلموا ايها العراقيون انكم مهما اختلفتم في ما بينكم فبينكم واحد ومصيركم واحد ووجودكم واحد. ولا اعتقد ان صدمة اليوم سوف لا تعلمكم شيئا بعد ان تغسل كل الاشياء وترجع المياه الى كل اوانيها المستطرقة وتتطهر كل ذرات التراب. لقد مرت بكم صدمات لا تعد ولا تحصى على امتداد القرن العشرين ولكنها لم تعلمكم الا النزر اليسير .. كنتم في قلب الدنيا وتوالت عليكم كل المآسي والآلام وبشاعات أولئك الذين يتلذذون بمرآنا وتشتتنا او يتندرون بسماع اخبارنا وحروبنا .. كفاكم تنقسمون على انفسكم في مزيد من التشتتات السياسية وعليكم ان تكونوا بحجم بلادكم القارية.. عليكم ان تتعلموا بأن تنوعاتكم الخصبة هي اشياء جميلة لا يمتلكها الاخرون، عليكم ان يكون العراق عندكم اولا واخيرا.

انني أدعو صادقا ان يختزل العراقيون زمنهم ويقفزوا فوق كل الذي خسروه من تاريخهم الحديث وشغل بالحرائق الكبرى وسحل البشر والانقلابات والصراعات والانشقاقات والمؤامرات والحروب السياسية، الاذاعية الباردة والساخنة والحصارات وسياسات العنف والاغتيالات وزراعة الطائفيات والعشائريات والممنوعات والفناء البطيء.. انهم بحاجة ماسة الى الحريات الحقيقية والاستقلالية الحقة والمعارضة الصريحة والرسمية.. والبرلمان القوي واصدار القوانين والتشريعات الكبرى.. لابد من اصلاح دستور وعدونا باصلاحه منذ ولادته العسيرة.. لابد من بدء برامج خدمية كبرى .. لابد من كهرباء لكل العراقيين منذ هذا اليوم.. لابد من ترجمة مطالب العراقيين الى فعل حقيقي على ارض الواقع بالاستجابة من قبل المسؤولين عن العراق.. ان العراقيين بحاجة الى الاستقرار والهدوء والعمل والقيم الجديدة واعلاء شأن النخب وتكافؤ الفرص وتوفير الحريات وتأمين حقوق الانسان من اجل بناء تاريخ جديد تنتفي فيه كل نوازع الرعب والاستلابات والانقسامات.. حياة جديدة تختلف جملة وتفصيلا عن كل مستنسخات الماضي بكل آلامه وأحزانه وبكل قساوته وفظاظته وبكل رداءته وبشاعته! ان العراقيين يفقهون جيدا خطورة اولئك الذين يقفون ضد مصالحهم من المسؤولين وما بينهم من الفاسدين والكسالى مهما كانوا ومن اي منبت وجدوا.. وليعلم كل العراقيين بأن هناك من يتكالب ضدهم من اجل ابقائهم منقسمين اولا ومن اجل خيراتهم وثرواتهم ثانيا.. وكأننا في سوق داعرة للمزايدات بين الدول كافة، ولا استثني منها احدا، لابد من تصفية مخلفات ما مضى واطفاء نار الفتنة وكل التعقيدات واطفاء المديونيات وآثار العدوان وكيفية التعامل مع الآخرين.

العراقيون .. ماذا يريدون؟

ان العراقيين بحاجة ماسة الى ان ينزعوا عنهم كل العباءات السود، وان تنهدم امامهم كل الجدران السامقة الفاحمة وان تذوى كل الرموز القاتمة والفاسدة والجاهلة.. ويحيون بحرياتهم ومنطلقاتهم.. ولابد ان يتحرروا من كل الممنوعات والمسكوتات وتموت كل العناصر التي صبغت حياتهم بالخوف حتى من نسمات الهواء، عليهم ان يتحرروا من ازدواجية التصرفات والاقاويل وثنائية الظنون وشيزوفرينيات التفكير نفسه.. لقد سحقت النفوس نتيجة الخوف والكبت والرعب القاتل.. ما يقولونه سرا في ما بينهم ليلا يمحونه جهارا امام الاخرين نهارا!! عليهم ان يتحرروا من اي وازع طائفي مقيت.

ان افجع ما يمكنني تخيله ان يبقى العراقيون يسمون انفسهم على اجندة طائفية، والمصيبة انهم ما كانوا هكذا قبل سنين، عليهم ان يحترموا فقط تنوعهم ويكونوا عقلاء في توزيع فسيفسائهم الرائعة في اسمى تصنيف لتكافؤ الفرص على نحو حضاري وسياسي معا.. عليهم ان يتقبل احدهم الاخر ويقبله مهما كانت افكاره ويصنفه على اساس العراق اولا واخيرا.. عليهم في الشتات ان يفكروا قليلا باخوتهم في الداخل بعيدا عن كل الانوية والنرجسية والمكابرة والتشظيات العقيمة.

ان اولئك في داخل الوطن الحبيب بحاجة ماسة اليوم الى الرخاء ورقي العيش والانفتاح على العالم والى المعرفة الجديدة وان تلبي الحكومة كل مطالب الشعب العراقي بدءا بتنظيف بغداد وكل المدن وان يتمتع كل عراقي بنور الكهرباء الوطنية ليل نهار وانتهاءً بتنفيذ المشروعات الكبرى بالقضاء على الفساد والمحاصصة واصلاح الدستور.. الخ.

أن العراقيين بحاجة الى مستحدثات العصر وان يتآزروا بكل تنوعاتهم وتعدادياتهم وان يجتمع ولاؤهم على رمز معين من اجل المستقبل !

معادلة الصورة والحدث

كاظم الواسطي

تكاد أنظمة الاستبداد العربية تُجمع، اليوم، وبعد تصاعد حركة الاحتجاجات والانتفاضات الشعبية في بلدانها، بأن السبب الرئيس الذي يقف وراء الأحداث ناتج عن تدخل « قوى خارجية « تهدف إلى العبث بمقدرات هذه البلدان، وجرِها، بقوة أجندات أجنبية، إلى فتنٍ طائفية مخطط لها وفق صياغات « نظرية المؤامرة « التي تزعزع أيّة محاولة موضوعية لفهم الواقع على ضوء الحدث السياسي والاجتماعي، ومتغيراته المتسارعة على الأرض. وكان مثل هذا الاعتقاد سائدا ومؤثرا في مرحلة ما قبل التطورات الفائقة في مجال تكنولوجيا المعلومات، وتسارع نمو وسائل الاتصال بنوعيات متعددة الاستخدام والتأثير. لقد أحكم المستبدون حصونهم على « الرعية «، وسدوا كل منافذ التواصل مع العالم الخارجي، كما لو أن هذا العالم مختص بتصدير كل أنواع الأوبئة، وفيروسات الفتك بصحة « الرعايا « النائمين بخدر الخضوع على مضاجع الخوف الأبدي. إن المستبدين العرب عملوا بكل قوة ومثابرة على « إراحة « عقل المواطن على وفق ما يتطلبه السيرك السياسي المعني بترويض مخلوقاته بكل الوسائل المتاحة، والمبتكرة بتجاربها المعدة لهذا الغرض. وتحولت هذه العلاقة بين المستبد والمواطن إلى علاقة تماثل قطيعي تشمل كافة المواطنين بسماتها الأحادية غير القابلة للتجزئة، والاختلاف. وهذا يعني، بفرضية المستبد، أن الواحد يساوي الكل، وأن تفكيره وتصرفه لا يمكن، ولا يجوز أن يكون مغايرا لحالة التماثل التي عمل المستبد كل ما بوسعه، من أجل أن تكون مثال سيركه الذي لا يسمح بتدنيسه من أيّ شخص أو قوة تحاول الخروج على قوانينه « الخالدة «. ولكن ما لم يدركه المستبدون أن الحياة مبنية على الحركة والتغيير عبر تأثرها بما يحيط بها، وتفاعلها مع ما يجري حولها. خصوصا في عالم بات صغيراً، ومخترقاً من الجهات الأربع، بقوى أثيرية لا تصدها جدران قلاعهم، مهما بلغ سمكها، ومهما حاولوا في زيادة طولها. وهم يوهمون الناس بوجود أشخاص غرباء « قوى خارجية « تمارس العبث في « أمن البلاد « من الداخل، لأنهم لا يريدون أن يصدقوا، أو يعتقدوا، بأن من روضوهم كل هذه العهود، وجعلوهم على مقاس واحد، يجرءون أو يخاطرون في تجاوز صنمّية التماثل غير القابلة للانكسار، بتأثير قدرات التواصل الناعمة جدا، وتحفيزها لتراكمات عذاب الروح التي تنمو بالرغم من كل عمليات التعسف والقسوة التي تمارس عليها من هؤلاء المستبدين، وهي تصل إلى الدرجة القصوى من تحمّل القيود، واستلاب الذات، ليكون خيارها الوحيد في كسر هذه القيود، واستعادة الذات من براثن الاستبداد. ولن يكون بمقدور أحد في ظل طغيان الصورة، ونقل الحدث مباشرا على شاشة صارت جزءاً من أثاث البيوت، أن يُخادع بإخفاء الأسرار، وتحريف وقائع الأحداث.

جدلية العلاقة بين السياسي والمثقف في العراق الجديد

د. صادق إطيمش

قليلون هم المثقفون الذين تفرغوا فعلاً للعمل السياسي في الديمقراطيات الحديثة ، خاصة تلك التي نشأت في أوروبا وعلى الأخص بعد الحرب العالمية الثانية . نعم لقد حشروا أنوفهم في خضم السياسة اليومية من خلال قصائدهم ورواياتهم ومقالاتهم ، كما انهم شاركوا في المظاهرات الإحتجاجية او في المسيرات الجماهيرية المؤيدة أو المعارضة لهذا الموقف السياسي او ذاك في بلدانهم ، إلا أن القليل جداً منهم مَن تبوأ مركزاً سياسياً جعله مُنفذاً لتوجه سياسي معين ، أكثر مما كان يريده أن يكون مُوَجِهاً لتوجه سياسي معين .

للخوض في جدلية العلاقة بين السياسي والمثقف في وطننا اليوم ، لابد لنا ان نفتش فعلاً عن المُمثلين الأساسيين لهذين الدورين : دور السياسي المُنفذ ، أو بالأحرى فلسفة الحكم لدى هذا السياسي وكل ما يتعلق بها حسب فهم طبيعة الحكم في بلد كعراق اليوم . ودور فلسفة الفكر الناقد المُوَجه لدى الفنان والباحث والأديب والشاعر والفيلسوف .

إن الخوض في موضوع العلاقة الجدلية بين الإثنين لا يخلو من التعقيد الذي له ما يبرره فعلاً، إذ أن أسباب هذا التعقيد تتمحور حول إشكالية ، لا بل صعوبة الإجابة على بعض الأسئلة التي قد تقودنا أجوبتُها إلى تفكيك حدود هذه المعادلة، لذلك فإنني ارى من الضروري جداً أن نعالج هذا الأمر سوية وذلك من خلال جمع الأفكار التي قد تؤدي بنا إلى تبني إجابة لكل أو لبعض هذه الأسئلة والتي قد تصب في مجرى النقلة النوعية التي قد يقتنع بتفعيلها السياسيون يوماً ما .

السؤال الأول والمهم الذي يشكل المنطلَق لكل ما يليه من الأسئلة ، يتعلق بوجود المثقف أصلاً في حسابات الساحة السياسية العراقية ، إذ كيف يمكننا الحديث عن علاقة مع اللاموجود . بعبارة اخرى هل يفكر السياسي العراقي اليوم ببناء هذه العلاقة مع المثقف بشكل يمتلك به هذا المثقف حيزاً من الإعتراف بفلسفة الفكر ؟ فلسفة السياسي المُطالبة بهذا الإعتراف أثبتت وجودَها ، لا بل هيمنتَها على الساحتين السياسية والثقافية في العراق الجديد . إن المؤشر الذي يقودنا إلى أن نفتش عن الدور السلبي المراقب أو الإيجابي المشارك للمثقف العراقي على السَاحة السياسية العراقية بعد إنهيار البعثفاشية ، يظل يراوح في مكانه ، ليس بمقدوره ان يحدد الواجهة التي يسعى إليها ، وذلك لعدم قدرته على التشخيص .

إن عدم القدرة على التشخيص هذه تطرح علينا ، شئنا ام ابينا ، السؤال المتعلق بجدلية العلاقة بين فلسفة الحكم وفلسفة الفكر وهل هي علاقة إنسجام أم إنفصام بين هذين الحدين من المعادلة ؟ وهل يعني عدم وجود دلالات الإنسجام بشكل واضح بين هذين الحدين ، التي يشهدها كل مراقب للساحة السياسية العراقية اليوم ، وجود انفصام اللارجعة حقاً .

لقد قدم المثقف العراقي الذي قاوم الإنفصام ، كثيراً من المحاولات الجادة التي أراد بها إشعار الحاكم بوجوده رغم التنكر له أو الإستهزاء به أحياناً، محاولاتٌ لوحظت وسُجلت وقيمت هنا أو هناك ، إلا أنها ظلت محاولاتٌ يعتريها التعتيم الإعلامي الأقوى المتمثل بقدرة السياسي المتحزب على هذا التعتيم ، حينما لا تصب فلسفة الفكر في المجرى الذي رسمه لها حزبُه أو تجمعه أو طائفته أو عشيرته أو منطقته وكل هذه التسميات التي تجهلها فلسفة الفكر التي أبدت عجزها فعلاً على التعامل معها .

سبق وأن تمرد المثقف العراقي في أوائل القرن العشرين على تراثه رغم إعتزازه ببعض مفردات هذا التراث . لقد برز هذا التمرد على أشده حينما وقف المثقف العراقي آنذاك إلى جانب مسيرة التطور التي فرضتها الحياة في كثير من النواحي ، وحينما حمل لواء التجديد بالرغم من جمود المجتمع الذي عاش فيه ، وبالرغم من سيطرة القوى المتعصبة على ذلك المجتمع آنذاك . فلو اخذنا جميل صدقي الزهاوي على سبيل المثال كشاعر وفيلسوف عصره لرأيناه بانه حمل لواء التجديد

في الشعر كما " حمل معولاً لهدم العادات والتقاليد البالية والأفكار الجامدة والتصرفات التي لا يقرها دين أو عقل أو منطق ، ولاسيما تلك التي لها علاقة بالحياة العامة وعلى الأخص حياة المرأة وحقوقها . ومن طرائف أو مآسي ما يُذكر عنه موقفاً يمكن عكسه على مواقف المثقف العراقي اليوم في صراعه مع فلسفة الحكم . لقد قال الزهاوي في خطاب له أمام البرلمان العراقي " جاء في الآية الكريمة : إن الأرض يرثها عبادي الصالحون . وقال مفسراً هذه الآية ومخاطباً النواب " فلا يظن أحد منكم أن القصد من الصالحين هم العُباد النُساك ، وإنما المقصود بها الرجال الصالحين لإعمارها . وهنا ضج النواب المعممون وصاحوا " زنديق ....كافر ....إنزل يا كافر ....فلما إستمر في خطابه هاجموه وهمّوا بضربه ..... فكم من مثقف كافر وزنديق لدينا اليوم في عرف السياسي المعمم الذي ينشر خرافاته على الناس كاذباً منافقاً مُدّعياً جاعلاً ممن يقفون بوجه هذا التخريف زناديق كفرة يُسخر لهم وسائل حكمه لزهق ارواحهم وتحليل دمائهم ، لأن سياسياً كهذا لا مساحة في عقله لغير ما يعتقد به هو . السؤال الذي يواجهنا الآن هو : هل يستطيع مثقف العراق اليوم أن يتمرد على دعوات الظلام التي يستغبي بها السياسي جماهيرا ظلت ولا زالت تعاني من قهر وظلم واضطهاد وتعتيم نظام متسلط لعقود اربعة من تاريخها الحديث ، من دون ان ينال ما ناله كامل شياع أو الصحفي الشاب سردشت عثمان مثلاً ؟

جدلية العلاقة بين المثقف والسياسي في عراق اليوم تطرح علينا إشكالية قيادة المجتمع . ومَن المؤهل للعب دور القيادة هذا ...؟ وهل هناك أرتباط طبيعي بين القيادة والحكم أو بين القيادة والفكر ؟ وهل هي قيادة أم إنقياد...؟

حينما يجري الحديث مع كثير من العرب عن شعب العراق يصف هؤلاء العرب شعب العراق بأنه شعب مُسيس . وهذا يعني ان الحقب السياسية المختلفة التي مرَّ بها العراق منذ تأسيسه قد جعلت المواطن العراقي يتفاعل معها عن قرب في كثير من الحالات . فكانت الإنتفاضات والإضرابات والإحتجاجات التي نظمتها وقادتها أحزاب ونقابات وتجمعات رافق نشأتها المراحل الأولى للحكومات العراقية. إن إندماج المواطن العراقي بالسياسة اليومية الذي كان يتجلى بأبسط معانيه ، والذي أصبح يشكل ظاهرة نراها اليوم أيضاً ، حوّل هذا الإهتمام لدى البعض إلى ممارسة لمهنة السياسة ، حتى أطلق بعض هذا البعض على نفسه وعلى الآخرين من شاكلته لقب " سياسيي الصدفة " . والسؤال هنا : كيف يفهم سياسيُ الصدفة هذا مهنته الجديدة هذه التي أصبح يمارسها ضَمن إيعازات ومناهج ربما لم يلعب رأيه الخاص أي دور في بلورتها ، إلا أنه لا يمكن أن يكون إلا منفذاً لها . هذا طبعاً لا يعني عدم وجود مَن يسهم في وضع بصماته على مثل هذه الممارسات السياسية . أي أن السياسي الذي يحاول تفعيل مساهماته الذاتية على الساحة السياسية العراقية اليوم هو الذي يمكنه أن يجد العامل المشترك بين فلسفة السياسة وفلسفة الفكر . أي إذا اعدنا السؤال أعلاه بشأن فهم السياسي لمهنته الجديدة وطرحناه بصيغة أخرى نستفسر فيها عن الفرق بين فهم السياسي المثقف لهذه المهنة والسياسي المعين لها ، فإننا سنجد هنا بروز أهمية الدور القيادي والموجه للعملية السياسية . فإذا ما أخذنا بنظر الحسبانَ بأن ممارسة الدور القيادي سياسياً له علاقة متينة بالإرتباط مع الجماهير التي تتفاعل بشكل مباشر مع التبعات الإيجابية والسلبية للعملية السياسية ، فإن ذلك يعني بأن مصالح ومتطلبات وأماني هذه الجماهير ستشكل المنطلق الأساسي لتبوؤ مركز القيادة، أي ان السياسي المؤهل للإرتباط أكثر فأكثر بهذه الجماهير والقادر على عكس ما تسعى إلى نيله من خلال بلورة ذلك على شكل برنامج سياسي ، هو الذي سيكون له النصيب الأكبر في لعب الدور القيادي . فهل نرى مثل هذه الظاهرة اليوم على الساحة السياسية العراقية ؟ هل يستطيع السياسي المثقف الذي لا تخلو منه الساحة السياسية العراقية الحالية ، ان يسبح ضد التيار المائج الهائج بالتمحور؟ السياسي المثقف ، حتى

وإن كان مُنفذاً ، إلا أنه يحاول أن يربط التنفيذ بالتغيير والإتجاه نحو النقلة النوعية التي يراها بمنظار ثقافة التجديد لا ثقافة الترديد، أي أننا حينما نطرح مسألة العمق الثقافي لدى السياسي فإننا نعتقد بأن هذا العمق هو القادر على التواصل مع التطور الحضاري العلمي الذي يعيشه اليوم إنسان القرن الحادي والعشرين، وهذا يعني ايضا أن ثقافة التجديد هذه ومن ينوء بحملها سيقفون بوجه ثقافة أخرى تسعى لأن يحكمنا الأموات بقوانينهم التي أوجدوها للعصر الذي عاش فيه هؤلاء الأموات . أن يحكمنا الأموات بكل ما مارسوه من ثقافات أزمنتهم الغابرة . وفي خضم هذه المواجهة بين سياسة التجديد وسياسة الترديد لابد لنا من السؤال أيضاً عن آليات هذه المواجهة التي يوظفها السياسي المثقف والسياسي المُعين .

لقد عشنا جميعاً عن قرب أو بعد آليات هذا التوظيف خاصة بعد سقوط البعثفاشية في وطننا . وقد شاهدنا جميعاً نجاح كثير من محاولات كسر القلم بالسيف وتحويل الجامعات إلى جوامع والإستهزاء بالعلم والعلماء ، حتى أصبحت وزارة الثقافة مثلاً من الوزارات التي لا تدخل في حلبة صراعات الديكة على ما سموه بالوزارات السيادية التي يتصارعون حولها اليوم وبعد مرور أكثر من خمسة أشهر على إجراء الإنتخابات البرلمانية الأخيرة في العراق . فهل يستطيع المثقف العراقي ان يأخذ شأن وزارته هذه على عاتقه ويحولها إلى وزارة سيادية بعد ان نجحت فلسفة سياسيي الصدفة من جعلها خارج نطاق إهتماماتهم التي لا يترتب عليها التراجع في مجال التقييم فقط ، بل وفي مجالات الدعم الذي يحتاج إليه المثقف العراقي الساعي إلى التجديد واللحاق بالركب الحضاري العالمي سواءً إمتهن هذا المثقف السياسة أو لم يمتهنها .

لابد لكل مَواجهة من نهاية ، طال الزمن أو قصر . فلابد ان نصل إذن إلى نهاية للمواجهة بين فلسفة الفكر وفلسفة السياسة في وطننا . وباعتقادي فإن بلوغ هذه النهاية يعتمد على بلورة بعض المعطيات التي ستعبر عن التغيير النوعي مستقبلا كنتيجة حتمية لكل التراكمات التي رافقت العملية السياسية ، خاصة في عراق ما بعد البعثفاشية .

إن من أهم وابرز هذه المعطيات هي مسألة الهوية ، وبالذات إسم هذه الهوية . لقد اثبتت تجارب كثير من الشعوب عن أهمية التلاقح الحضاري بين الأصالة الذي يشكل بعض الإرث الحضاري احد اركانها وبين المكتسب الحضاري الوارد الذي يشكل مع الأصالة قاعدة الإختبار لمدى صمود هذه الحضارة او تلك أمام التطور الهائل الذي تشهده القرية العالمية اليوم . فما هوية المثقف العراقي الذي يقف أحياناً وجهاً لوجه أمام سياسي يجهل حتى هويتَه؟ ولا يكتفي هذا السياسي بجهله هو ، بل يريد نشر هذا الجهل الذي سماه أراكون " الجهل المقدس أو المؤسساتي أو المُعمم " ، حيث تأتيه هذه القداسة من تفعيل الغيب قبل الواقع وتأطير الفكر ضمن حلقات لا تسمح بالخروج من محيطها ، ومن يجرأ على الخروج فهو خارج عن الجماعة . هذا الجهل الذي تُغرَس قدسيته في رؤوس الأجيال ضمن التربية البيتية والمناهج المدرسية والدورات التثقيفية الخاصة وكل ما يؤسس لهذا الجهل الذي يختزل الهوية إلى هويات يجري التعامل معها حسب ما يمليه الظرف القائم . المثقف الذي لا يشارك في هذا الإختزال الذي جاء به الإسلام السياسي الحاكم اليوم في العراق لا يمكنه أن يحمل هذه الهويات التي يحملها سياسيو التنفيذ ، وذلك لسبب بسيط يتعلق بعدم معرفته بكل ذلك . أن تكون مثقفاً ، فإن ذلك لا يدعو بالضرورة لأن تكون عارفاً بكل وسائل المتاجرة بالهوية، . إذ ان لمثل هذه التجارة أهلها وأسواقها . الصراع على الهوية هذا بين مثقفي التجديد ومثقفي الترديد سيطول ويطول وقد لا يشهد جيلنا نهايته ، ولكنه سينتهي حتماً على طريق التلاقح الحضاري ، وليس الصراع الحضاري الذي تنبأ به صموئيل هنجنتون وفشل في تنبوئه هذا ، لحسن الحظ ، كما تدل الأبحاث العلمية الرصينة على ذلك اليوم .

ومن المعطيات التي ستتبلور لتقرير نهاية هذه المواجهة هي الحالة التي ستنشأ بين فلسفة الفكر وفلسفة السياسة أو بين التجديد والترديد أو بين السياسي المزَود بالعلم والسياسي الذي يقدس الجهل . فهل ستكون هذه الحالة مشوبة بالإنفصام بسبب هذه المواجهة أو أن المواجهة ستكون سبباً للقاء أو الحوار ؟ من وجهة نظري أعتقد أن المثقف العراقي ينبغي ان يرتقي بمستوى المسؤولية إلى الدرجة التي يخلق فيها ساحات عمل جديدة تتطلبها سمات المرحلة التي يمارس فيها السياسي الجاهل جهله هذا على جميع المستويات التي تخضع لأخطبوطه الذي يعيش حالة إنشطار نشطة في وطننا اليوم . ساحات العمل الثقافي هذه هي المحور الذي يناضل فيه المثقف السياسي المنفذ والموجه في سبيل تغيير وإصلاح البرامج والمناهج التعليمية مثلاً أو في سبيل فسح المجال أمام أطفال المزابل لأن يقضوا جل أوقاتهم في المدارس أو الملاعب والنوادي الرياضية وتجمعات الشباب التوجيهية. وسيطول بنا الحديث جداً لو أردنا التطرق إلى كل ملابسات وآلام وتطلعات المجتمع العراقي الذي يعيش أكثر من أربعين بالمئة منه تحت خط الفقر ، في بلد يكاد يكون أغنى بلدان العالم.

ومن المضحك والمبكي في آن واحد ان نسمع ونقرأ بما يخطط له ويقترحه بعض السياسيين في هذا البلد الغني بفقرائه من تقليص حصص البطاقة التموينية التي تشكل المصدر الرئيس لحياة هؤلاء الفقراء إلى حصتين أو ثلاث رئيسة والسبب في ذلك هو ان البطاقة التموينية بوضعها الحالي تسبب إرهاقاً إلى ميزانية الدولة . هذه الحالة ما هي إلا لوحة كاريكتورية عنوانها " بدون تعليق " .

ولكي يكسب المثقفون العراقيون هذه المواجهة سواءً مَن كانوا منهم من المنضوين في العملية السياسية أو المراقبين لها ، هو الإبتعاد أكثر ما يمكن عن دور الرقيب الناقد من صومعته ، ويتحول إلى الرقيب الناقد على الشارع الذي يحتاجه لصياغة وعكس ما يفكر به هذا الشارع فعلاً . وهنا لابد لنا من تعريف الثقافة ودورها في المجتمع العراقي اليوم وهل هي ترف فكري يحلق في أجواء غير الأجواء العراقية أم أنها مسؤولية أخلاقية ، إنسانية قبل ان تكون وطنية تسعى إلى التغيير الفعلي من خلال النهوض بالمجتمع إلى مراحل متقدمة في حياته الخاصة به وفي علاقاته مع ثقافات شعوب الأرض ، وخاصة ثقافة الغرب ، التي يريد لها بعض مثقفينا ، مع الأسف الشديد ، أن تكون هي المعيار الأساس لوسم مجتمعنا العراقي بسمة المجتمع الديمقراطي المتحرر ؟

المعطيات الأخرى كثيرة جداً لا يسعنا الوقت هنا لأن نتاولها جميعاً، وإنهاء المواجهة لصالح التطور سيطول بالتأكيد، إلا أنني أعتقد بأننا لن نحتاج إلى تلك الحقب التاريخية التي إحتاجتها أوروبا القرون الوسطى لتخرج من ذات المواجهة بانتصار فلسفة الفكر . إن عدم ضرورة هذا الإنتظار الطويل تسهم في تحقيقه تلك القفزة الحضارية العالمية التي جعلت إيصال المعلومة لا يستغرق إلا بعض الثواني للتواصل مع أبعد نقطة في هذا الكون، وهذا ما يجعلنا نتفاءل باختصار زمن التطور الحضاري . هذا التفاؤل الذي يعمل به السياسي المثقف اليوم على الساحة السياسية العراقية بكل ما تضمه من مُقدسي الجهل ، وما علينا إلا رفد عمل هذا السياسيَ المثقف من خلال إغناء الأجواء التي يعمل على تفعيلها مثقف التجديد المراقب والناقد والموجه ، حتى وإن بدا هذا التجديد بعيد المنال اليومَ ، إلا أنه لن يكون بعيداً غداً.

• مداخلتي في ندوة الحوار بخصوص هذا الموضوع في المهرجان الثقافي لنادي الرافدين في برلين .

لم يعد الصمت ممكناً

ينشر ملحق احتجاج الجزء الثاني من مقالات رئيس التحرير فخري كريم خلال الايام الماضية والتي نشرت كافتتاحية لصحيفة المدى وهي تؤشر لملامح مهمة من المشهد العراقي اليوم .. وتحاول ان تثير الكثير من علامات الاستفهام

(1)

حول مفهوم"التوافق الوطني": التنوع في إطار الوحدة

(١)

كان من الطبيعي، أن تظهر التنوعات "المكوناتية" في المجتمع العراقي، بعد الإطاحة بالدكتاتورية في نيسان ٢٠٠٣ لتعبر كل عن ذاتها، وتبرز "هويتها"، وتعيد تشكيلها "سياسيا"، بقوة ووضوح، وقد اتخذت لجدّتها طابع الصدمة.

لقد ظهر العراق الجديد، بالنسبة للخارج العربي والإقليمي بشكل خاص، وكأنه بعد "وحدته الصلبة" يتفكك، وكأن نسيجه الاجتماعي يتمزق، وينحدر سياسيا إلى "الحرب الأهلية" والتقسيم.

اتخذت الصدمة طابعاً "شبه كارثي" بالنسبة لغالبية البلدان العربية والإقليمية، وتلقى البعض الصدمة باعتبارها إنذارا، وأنموذجا قابلا للتمدد والتكرار في المنطقة. ولكي تعبئ تلك الدول المصدومة شعوبها ضد "الخطر الداهم"، فقد عملت على تكريس صورة للمشهد العراقي في أعقاب التغيير، صورة احتلال جاثم على بلد ويريد أن يتخذ منه منطلقا للعدوان ولاحتلالات أخرى، تستهدف تفكيك البلدان العربية و"تدمير طاقتها القومية العسكرية الضاربة" خدمة لإسرائيل والصهيونية العالمية، وتصفية القضية الفلسطينية.!

و بهذا التوصيف، الذي كان يراد منه التحلل من الاستحقاقات الديمقراطية الداخلية، كان الكثير من دول مجاورة وإقليمية تعمل على إبعاد خطر التغيير عنها، وذلك بتصدير أزمتها إلى العراق، وتأليب الأوساط "القومية" و"الاسلاموية" وحشدها ضد العراق الجديد، حيث كانت هذه القوى قد تواطأت، موضوعيا مع أغلبية البلدان العربية والإسلامية مع نظام صدام حسين، في مسلسل قمعه وتصفياته ضد العراقيين، تارة تحت شعار "الدفاع عن الجبهة الشرقية"، وطوراً لتحرير "القدس عبر البوابة الشرقية"، ثم في "الدفاع عن الوطن" في مواجهة الحصار الجائر الذي يهدف، هو الآخر دون عودة العراق "القومي" إلى التعبئة العربية في مواجهة إسرائيل.

وإذ سيقت هذه التوصيفات لما جرى في العراق، فإنها أغفلت وغيّبت عن المشهد الجديد، ما تحقق للعراقيين، بإسقاط النظام الدكتاتوري الأكثر قمعاً واستبدادا، بغض النظر عن عدم تمكن الشعب لأسباب ذاتية وموضوعية، من تحقيق تطلعه هذا، بإرادته وأدواته الوطنية، وليس عبر العامل الخارجي، وفرض "الاحتلال" الأجنبي، الذي لم يمرر في مجلس الأمن دون موافقة وتفويض عربي، رغم رفض القيادات العراقية الممثلة في "مجلس الحكم" وقتها واعتراضها على الاحتلال، وإعرابها عن مطالبتها باستعادة سيادتها، ورغم أيضا، أن الأرض العربية والمياه العربية هي وحدها التي كانت منطلقا لآلة الاحتلال العسكرية واللوجستية، وقبلها كانت البوابة الأمينة لتطبيق ولتشديد إجراءات الحصار على البلد.

لكن التوصيف الجديد، لم يكن ليستكمل، ويأخذ مداه الأوسع، في التعبئة والتحريض ضد الوضع العراقي الجديد، إذا لم يعزز بعنصر آخر يثير العواطف والعصبيات المذهبية، ويظهره كـ"امتداد طائفي" لإيران، وما يشكله ذلك من خطر وتهديد

استراتيجي للأمة العربية.!
ولإضفاءً صدقية وقوة منطقية على التأليب والتحريض ضد العراق الجديد، سلطت الأضواء بقوة وخارج السياق الاعتيادي، على التغيير الذي جرى، في اصطفافٍ ومواقع القوى، في اللوحة السياسية العراقية وفقاً للتمثيل العددي، وما تضمنته من تنوع وتعدد المكونات وبروز بعضها، كقوة مقررة، من بعد ما طمست حضورها، العهود الدكتاتورية المتعاقبة، بدعاواها و"وحدتها الشكلانية" المبنية على أقسى أشكال القهر والتمييز الطائفي.
وفي لحظة خادعة، تحول كل الحلفاء التقليديين للولايات المتحدة الأميركية، بمن فيهم، الدول التي تجمعها معها، أحلاف واتفاقيات عسكرية، وتقيم على أراضيها قواعد عسكرية تضم احدث الأسلحة الضاربة، وأرقى التكنولوجيات العسكرية، إلى مناهضين للاحتلال الأميركي للعراق، وداعمين "للمقاومة" التي ضمت بقايا البعث ونظام صدام حسين، والقاعدة وكل زمر التكفير والإرهاب وفضلات الأنظمة الاستبدادية.
وإذا كان هذا كله، مفهوماً كرد فعل سياسي، على تحول جديد خطير، قد تتحرك رياحه، دون قصد أو نواياً مبيتة، نحو بلدان بعينها تعاني من أوضاع، ترى حكوماتها، أنها قد تكون مشمولة بالتغيير، وان العدوى العراقية يمكن أن تنتقل إليها، إلا أن التهييج العربي والإقليمي، ضد الشعب العراقي، تحت واجهة الاحتلال، والتشنيع ضد أكثريته الشيعية واستفزازهم بوصفهم "بالا وطنية، واللا عروبية، وبعملاء الفرس المجوس"، شكل منعطفاً خطيراً في الاستقطاب الطائفي، وعباً الشيعة بغض النظر عن الانتماء الفكري والسياسي، أحياناً، في مواجهة التحريض والتعبئة المضادة، التي تحولت، عبر تشجيع قطعان التكفيريين والإرهابيين ومدهم بكل أشكال الدعم المادي والسياسي والإعلامي واللوجستي، إلى خطر مباشر يستهدف وجودهم، ويشكك بحقهم في ممارسة دورهم في العراق الجديد.
وفي المقابل أدى هذا التهييج والتحريض الطائفي العربي والإقليمي، إلى إستنفار المكونات الطائفية الأخرى وتخندقها، موحيا ومشجعا للبعض، بإمكانية إعادة الوضع القديم إلى ما كان عليه سابقا.

(٢)

لقد أدى هذا النفير العربي والإقليمي إلى تأجيج النزعة الطائفية في العراق، وتحويلها، خارجيا، إلى عامل آخر من عوامل تعميق الانقسام في العالم العربي، وتبديد جهوده. لكن عاقبته على الشعب العراقي، تمثلت في المزيد من الاستقطاب الطائفي، ونجم عن ذلك تكريس دور متزايد للطائفية في الحياة السياسية، وفي قيادة الدولة.
كان العامل الداخلي، مهيئا لمثل هذا التطور السلبي، فالشعور الدفين، بالمظلومية والتمييز السافر والإقصاء المتلازم مع أبشع صنوف القمع والتصفيات والتعسف المفرط، حتى إزاء أداء فروض الطقوس المذهبية، الذي مارسته الأنظمة الاستبدادية "وحيدة الطائفة" أعاد إلى الوعي الجمعي، للطائفة الشيعية، الإحساس بالخطر من الاستهداف والتحسب من عوامل الردة. كما ألب بالمقابل الأوساط العربية السنية، على تأطير نفسها سياسيا، والميل نحو التخندق والمواجهة، مما خلق البيئة الموضوعية المناسبة، لنشاط القاعدة وفلول البعث والنظام السابق وكل الزمر المناهضة للخيار الديمقراطي. وكان هذا كافيا لدفع البلاد إلى أتون مواجهات مضنية، مأساوية، لتصفيات واسعة على الهوية، بعد أن اختفت هوية المواطنة، وحلت مكانها هوية الطائفة. ودخلت البلاد مرحلة هيمنة الهويات الفرعية بكل تجلياتها، ووجدت لها تعبيراتها السياسية "المرادفة" فيما عرف من حينه، بـ"المحاصصة الطائفية"، والذي أعيد نحته، بعد تراجع النزوع الطائفي ، وتبشيعه حتى عند أولي أمره ليسمى بـ" التوافق الوطني" بدلا من مرادفه الفض الفعلي السابق.

(٣)

لقد مر أكثر من ثماني سنوات على التغيير الديمقراطي، والبلاد في حالة سيرورة متعثرة، شديدة التناقض، في أدواتها ومفاهيمها وتركيبتها، والتنافر بين عناصر منظوماتها القيمية والسياسية، دون أن تتجاوز، مفهوم "المحاصصة" إلى صيغة "التوافق الوطني" ، لا كمرادف للمحاصصة، بل لتجسيد الوحدة الوطنية الحقيقية، على قاعدة المواطنة الحرة، عابرة الطوائف والمكونات، والمجسدة لتنوع هوياتها، وثقافاتها، وآمالها، ومصالحها، ونزوعها الوطني. ورغم إقرار أحزاب الطوائف، عمليا بعزوف المواطنين عن التماهي مع الطائفية في السياسة وفي الممارسة الحياتية، ونفورهم من دعاتها، ولجوء الأحزاب المذكورة في انتخابات المحافظات والانتخابات التشريعية الأخيرة، إلى طرح تسميات وبرامج وشعارات "وطنية" بديلة، إلا أنها ظلت في واقع الحال على ما كانت عليه "طائفية" النزوع والبرامج والهوى. بل أن سلوكها في التطبيق العملي، عكس ميلا أشد وأوضح، نحو تنظيماتها وعصبياتها.
وكانت القواعد الانتخابية للطوائف السياسية، تتطلع إلى جني ثمار تضحياتها وصبرها، في أعقاب تشكيل الحكومة الحالية، التي سميت بحكومة الشراكة الوطنية، تقرباً من المواطن وتيمناً بالوطن، كما توهمت، لكن، وبعد مرور سنة تقريباً على الانتخابات، اكتشف هؤلاء المواطنون، عابرو كل الطوائف، أن حالهم يزداد سوءاً وتدهوراً، وأن حكوماتهم المحلية التي جاءوا بها، تحت شعارات الوطنية والقانون والمواطنة، تغرق في وحل فساد أدارتها، ولا تكتفي بتوسيع عبثها بمصالحهم، بل تتجاوز على حرياتهم، وتجعل من سلطتها الموكول لها تأمين الخدمات، ومعالجة الثغرات، رقيباً على ضمائرهم، وسلوكهم ودينهم، ولم يصيبوا من الحكومة المركزية، التي لم تستطع "إكمال عدتها" بعد، سوى الوعود والخيبة، دون أن تعير حتى الانتباه، إلى شكاواهم من عسف وفساد الدوائر والوزارات والحكومات المحلية التي هي امتداد لتحالفاتهم.

(٤)

وفي مواجهة هذا الواقع المرير، لم تجد مختلف الأوساط والشرائح الاجتماعية، المهمومة، بالحرمان والبطالة وغياب الخدمات، والنهب والفساد المستشري في الدولة والنخب الحاكمة باسمها، غير وسيلة التظاهر لعرض حالها، والاحتجاج على إصرار أولي الأمر، دون وجه حق، على تجاهل مطالبهم وتسويفها، بالمماطلة وتشكيل اللجان، والتأجيل.
وفي هذه المواجهة بوسيلة الاحتجاج والتظاهر، التي تداعوا للانخراط فيها، بدافع التشارك في المظلومية والحرمان والجور والتعدّي على الحريات، توحدت الإرادات، والأصوات والشعارات، خارج خيارات الطوائف، وبعيداً عن تخومها، ورغما عن ممانعتها، وتحريمها.
إن هذا الخروج على المألوف السياسي السائد منذ التغيير عام ٢٠٠٣، يشكل نواة تحرك شعبي في اتجاه إعادة الاصطفاف الوطني على حساب الاصطفاف الطائفي، وبدء حراك يتسع، مع تعمق الشعور الشعبي، بوحدة المصالح والتطلعات والهموم، وانزياح الهواجس وترسبات وأوهام التعارضات الفرعية والطارئة والمختلقة. ومن شأن هذا الحراك وتطوره معافاة الحياة السياسية، وخلق البيئة الملائمة، لإعادة الاعتبار للمواطنة الحرة، وانجاز "مصالحة مجتمعية وطنية" بديلة عن المصالحات السياسية الفوقية المعزولة، أن يكون هو الكفيل بتكريس وحدة المجتمع العراقي على أسس ديمقراطية، وتوافق وطني.
وتلعب الحركات الاحتجاجية، بين الأوساط الشبابية والمثقفين، دوراً بارزاً في إنضاج وتعميق هذا الحراك الديمقراطي، وتوسيع دوائره وبلورة برامجه وشعاراته، وتوحيد الأهداف، وتجنب الخوض في التناقضات الثانوية والطارئة.
إن القوى المغيبة في الحياة السياسية، والمهمشة في قاع المجتمع، تمردت على واقعها المضني، تحت ضغط حاجاتها المعيشية، وشعورها بالضيم، وهي إذ فعلت ذلك، فإنها التقطت لحظة الترابط مع آخرين، لم تتوقف عند انتماءاتهم، أو هوياتهم ، أو مكوناتهم، بل وجدت نفسها على امتداد الوطن، في سائر المحافظات، يجمعها صوت واحد، لا تخدشها التمايزات التي تصنفها وفقا للهويات الفرعية، وليس المصالح المشتركة. وفي هذه اللحظة الانتقالية، اكتشفت سر قوتها، التي تمثلت في وحدة إرادتها، غير المسيّرة، غير المصادرة من دعاة "العزل الطائفي".
وعلى العناصر والتجمعات الأكثر وعياً، بين الشبيبة والمثقفين، تحويل هذه اللحظة، إلى وعي باتساع الوطن، وتضييق "الفصل الطائفي"، والانسلاخ من المجتمع.
إن الشعوب إذ تتعولم، وتتفاعل في رحاب قرية إنسانية عاقلة وعادلة، ومنغمرة بالعلوم والمعارف والثقافة والفنون ومنجزاتها الرائعة، فإنها لا تفقد هوياتها ولا خصائصها، وإنما تسمو بها وتتلاقح مع ما بلغته الحضارة، وترتقي بعناصر هوياتها، لتحصنها من الذوبان، ولتتحدى صروف الانتهاك، بفعل العزلة والتخلف، والاستعصاء على التفكك والتواري.
ومثل ذلك، التقابل بين الفصل و"العزل الطائفي" ورحاب التفاعل الوطني.
فالعزل الطائفي، بكل تجلياته، لا يستطيع أن يبني وطنا، بل يحول الطائفة نفسها إلى خنادق تفرقها المصالح، يضيع فيها المحروم والمنكوب، ويهيمن عليها ويسلب إرادتها، ملوك وأمراء خنادقها

(2) حول إشكاليات الديمقراطية وتناقضاتها..

التعويل على البرلمان الحالي باطل

(١)

الفصل بين السلطات في النظام الديمقراطي قاعدة ثابتة، يؤدي الإخلال بتوازنها إلى تخلخل في النظام وتحول عنه، وتكتسب استقلالية السلطة القضائية في الأنظمة الديمقراطية قوة مضافة بثباتها، برغم تغير السلطتين وتبدل الاحزاب الحاكمة،

كما أن هرم السلطة القضائية، أي المحاكم العليا ، لا يغير أعضاءها إلا الموت والأسباب القاهرة الأخرى. وهذا الثبات يمنحها القدرة على التعرض لأي مسؤول مهما ارتفع مقامه في السلطة أو المجتمع، دون خوف من العواقب والتداعيات.

والسلطة التشريعية (البرلمان) في النظام الديمقراطي، هي الأخرى تتميز بوجود أكثر من حزب ممثل فيها، بالإضافة إلى شخصيات مستقلة وممثلين آخرين. وفي اغلب الأحوال يبرز التنوع في الآراء والتقديرات والمواقف حتى في داخل الكتلة الحزبية الواحدة، وان كانت حزبا حاكما.

ليس هذا كل ما يتميز به النظام الديمقراطي، أو ما ينبغي أن يتميز به، بل أن تداول السلطة فيه لا يترتب عليه تغيير الموظفين أو إجراء تنقلات على قياداتهم، لكن السلطة التنفيذية أو الحكومة هي التي تتغير، دون أن يشمل ذلك حتى وكلاء الوزراء الذين يفترض فيهم الخبرة الوظيفية والكفاءة، وهم الذين يتابعون انجاز البرامج الحكومية المقررة في وزاراتهم، مع تغير الوزراء والحكومات، ويقيّمون مساراتها، ويرتقون بمستوى أدائها.

وخلافا للنظام الديمقراطي، أطلت الأنظمة الشمولية على العراق والعالم العربي برثاثاتها الاستبدادية، طوال أجيال لم تر عيون بناتها وأبنائها، غير وجوه كانت تُصبح وتُمسي عليها، وتختزل في صورة المستبد، وجه حاكمها "إلى الأبد".

ولكن الحظ حالفنا فأسقطنا الطاغية بتضحياتنا وان بأدوات غيرنا، على غير رضا منا فاستقبلنا عهداً جديداً تتدحرج فيه دولتنا لتتشكل هويتها الديمقراطية الوليدة، بخليط لم تعهده الدول الديمقراطية الناشئة ، ولم تأخذ به الثورات والانقلابات، التي عصفت بالأنظمة في العالم الثالث التي عمدت إلى إزاحة الطواقم القيادية والدساتير وكبار الموظفين، كما استحدثت للعهد الجديد فلسفته الخاصة به، كما فعلت الأنظمة "الوطنية" و" التقدمية" في بلداننا العربية خلال العقود الستة الأخيرة، ولا يغير من التوصيف المذكور لطبيعة التحولات التي جرت وكيفيتها، تكريسها للاستبداد، والحكم الفردي المطلق.

إن الخيارات الذي واجهت العراق، بعد أن أضنته الدكتاتوريات المتعاقبة، وبادرت إلى تصفية الحركة الوطنية وتشويه تركيبتها بالقمع وغيرها من الأساليب، كانت في التوافق على آليات تضمن مشاركة المكونات التي تشكل اللوحة السياسية الجديدة، وتعبر بصيغ ما عن هذه المكونات، آخذة بالاعتبار الأكثرية والأقليات، مع الحفاظ على دور مناسب للأقليات المجتمعية الأخرى.

وبفضل خارطة الطريق السياسية التي رسمها الحاكم المدني للاحتلال الاميركي بول بريمر لحدود مشاركة كل مكون، تم ترك مساحة مهمة لشخصيات بارزة من العهد القديم، وخبراء جيء بهم منَ المنفى دون هويات سياسية واضحة ، وجرى وضع عناصر أخرى مجهولة سياسياً في مواقع أمنية أو عسكرية أو سياسية ، أضفى عليها تزكيته الشخصية أو رعاية إدارته، على أساس معارضتها غير المعلنة أو المعروفة للأوساط العراقية المعارضة للنظام السابق. لكن التدبير الآخر الذي يمكن أن تكون له عواقب وخيمة على عملية إعادة بناء الدولة الجديدة، إن لم تكن هذه العواقب قد بدأت تظهر، هو إشراف الولايات المتحدة، عبر بريمر أو القوات الاميركية والمتحالفة معها، على إعادة بناء الوزارات والمؤسسات المرتبطة بها وغيرها من الهيئات الحكومية، وفقاً لمعاييرها هي وانطلاقاً من أولوية ولاء من تختارهم لمختلف المواقع لخياراتها وتوجهاتها، دون أن يرتبط ذلك بطبيعة وضعه ودوره في النظام السابق. وقد اعتمدت هذه الصيغ بالتحديد في إعادة بناء أجهزة وزارة الداخلية والقوات المسلحة، مع مراعاتها "للتوازنات" الطائفية. وأمكن تمرير دمج خرائب النظام السابق بعملية إعادة بناء الدولة الجديدة في ظل تنافس أولياء الطوائف التي تسابقت على الاكتفاء "بالتوبة" لضم من يعلنها إلى خندق طائفته، ويتحقق بذلك التوازن الطائفي في العراق الجديد.

لقد دشن العهد الجديد للدولة الوليدة، كما أصبح معروفاً، بمجلس الحكم وفقاً للمعايير والتقييمات التي وضعها بريمر، والتي كرست رسمياً السياسة الطائفية فيه، وأرست أسس المحاصصة الطائفية بأجلى صيغها، في هذا الإطار وليس بمعزل عن جملة من الإجراءات والقرارات والتدابير، مشفوعة بأوامر صادرة من الحاكم المدني للاحتلال ، دخلت البلاد في متاهة سياسية بنيوية تتفاعل عواملها السلبية حتى الآن. ومن أكثر العواقب السلبية التي ترتبت على تلك السياسات، النهج الذي أُعتُمد في المصالحة الوطنية، وتركيزه على استرضاء القيادات والرموز الطائفية، وبشكل خاص المتورطة في "المقاومة المسلحة" أو المعروفة بعلاقاتها مع فصائلها ومع النظام المباد وتحمل ضمنياً رسالتها، متجاوزة القاعدة الاجتماعية الواسعة المحسوبة عليه لعوامل عديدة لم يكن بينها، إلا استثناءً الولاء له ومواصلة الانشداد إليه. وكان قانون بريمر حول اجتثاث البعث تطبيقاً لهذا النهج، مع أن استبداله بقانون اجتثاث الاستبداد، يحقق الغرض نفسه و يخلق المناخ والبيئة الضرورية لإجراء فرز يكسب الأغلبية المطلقة من القاعدة الاجتماعية المعنية بالمصالحة ويعزل قيادات وكوادر ورموز البعث والنظام السابق وتواصل العمل تحت لوائه ضد النظام الدِّيمقراطي الجديد. وهذا النهج هو الذي اعتمدته الحكومات المتلاحقة حتى يومنا هذا، رغم انضمام كل القيادات المعروفة من التيارات والقوى التي أُستُهدفت في إبرام المصالحة معها، ولم يبق كما هو واضح من المشهد السياسي الا قادة ورموز البعث الصدامي بفصيليه المعروفين .!

وبذلك أنجزت المصالحة "الفوقية" مع قيادات ورموز معارضة، تحت شعارات وأهداف ودوافع مختلفة، وقد لا يكون لبعضها أو لأكثرها تأثير أو حضور بين القاعدة الاجتماعية التي على النظام السابق أو جرى التعامل معها على هذا الظن والشبهة، وليس بمعزل عن الفرز الطائفي وليس السياسي والفكري ، وجرت التضحية بفضل ذلك بالقاعدة الاجتماعية، المتضررة فعلياً من النظام الاستبدادي من زوايا مختلفة. وهذا النهج الذي لم يبتكره بريمر، عفو الخاطر وإنما وضعت لبناته بتصميم وتدبير الولايات المتحدة وحلفائها الأوربيين والعرب، في مرحلة المعارضة في الخارج وقسمت المعارضة على أساسها، وحددت مواقع كل منها وفقاً لذلك. وتحقق هذا النهج بإسهام فعال وتنسيق بين كل من سوريا وإيران والمملكة العربية السعودية والأردن ودول عربية أخرى، إذ رعت وتبنت كل منها هذا الحزب او الحالة أو الطائفة أو العشيرة، أو تلك، وفقاً لتحالفاتها ومصالحها وحرص كل دولة على إشراك الطرف القريب منها.

فهذه الدول، وليست الولايات المتحدة فقط، هم آباء شرعيون وشركاء فيما نكتوي معهم به من نظام الطوائف والمحاصصة، سوى أنهم لا يعترفون بأبوتهم هذه ، بعضهم لرفض "زواج المتعة" وان كانت سياسية، والبعض الآخر لغاية في "نفس يعقوب".!

(٢)

هذه الصيغة الطائفية للمحاصصة السياسية ، تحكمت في مسيرة العملية الديمقراطية منذ سلطة بريمر ومجلس الحكم حتى اليوم، بعد أن شرعت بقانون الإدارة المؤقتة ثم في إطار الدستور الدائم. وأدت للمجيء عبر الانتخابات المتتالية الديمقراطية بالبرلمان الحالي والحكومة المنقوصة القائمة وكل ما ترتب على العملية السياسية منذ الإطاحة بصدام حتى يومنا هذا، والى اجل تقرره التطورات والحراك الاجتماعي، وتزايد الأوساط الرافضة لهذه الصيغة التي تؤكد كلامياً وانتخابياً جميع الاحزاب والكتل البرلمانية على رفضها أيضاً والتنديد بها وتبشيع صيغتها المفرقة.

لكن رفض وتنديد الاحزاب والكتل المشاركة في الحكم لا يلغي ولا يخفف مما هو قائم، سواء في

الحكومة أو البرلمان، وانعكاس ذلك في كل مؤسسات الدولة وأجهزتها وهيئاتها بل هي القاعدة المعتمدة في تسييرها جميعاً. ومن هنا يبدو استعصاء حل الإشكالات ومواجهة المطالب والاستحقاقات التي من شأن تأمين شروطها تذليل الكثير من العقد التي تواجه الأزمة السياسية والأمنية في البلاد وإيقاف تدهور الأوضاع المعيشية للمواطنين والتصدي للفساد وغيرها مما يعيث بالدولة ويفاقم النقمة والاحتجاج على ما هو قائم.

إن النتائج المباشرة لصيغة المحاصصة القائمة لا تنعكس على الصراع الدائر بين الكتل ، وإنما داخل كل كتلة طائفية، بين أحزابها وشخصياتها والمشاركين الآخرين فيها، وهو ما يؤدي إلى تعقيد الوضع داخل كل منها، وتهديد بتفاقم الصراعات فيما بينها أما إلى تسويات مخلة على حساب المصلحة العامة أو إلى تفجيرها وجر الوضع المتأزم أصلاً إلى تشديده، ونقله إلى مستوى أصعب على التسوية. ويبدو جلياً هذا الطابع للازمة في عجز التحالف الوطني للاتفاق على مرشحه لوزارة الداخلية، وربما لوزارة الأمن الوطني ، رغم ما تسرب من اتفاق عليها،وعجز الكتل مجتمعة على التوافق حول من سيطرحهم رئيس الوزراء لشغل المناصب الأمنية والتصويت عليهم، وهو ما قد يدفعه إلى خيار التصويت عليهم دون اعتماد مبدأ التوافق داخل كتلته نفسها، مما يفتح الطريق إلى اصطفاف بين مكونات متنافرة داخل الكتل المتصارعة ، ولا يستبعد أن تأخذ بعض قوى هذا الاصطفاف طابعاً ابعد من ذلك، خصوصاً ان الصراع على نواب الرئيس وإصرار فريق في التحالف الوطني على تسمية الخزاعي مرشحاً ثالثاً لرئيس الجمهورية، ورفض أكثر من فريق آخر فيه ترشيحه وهو ما ينطبق على الاختلاف القائم حول الدكتور الجلبي مقابل مرشحي حزب الدعوة. والأمر ذاته يتكرر بالنسبة لمرشح القائمة العراقية، لمنصب نائب الرئيس حيث يتمسك طارق الهاشمي بتسميته نائباً وهو في واقع الحال قد قرر ذلك ويتقدم في مختلف المناسبات بصفته هذه دون أن يجري انتخابه في مجلس النواب، بل مع وجود معارضة له، حيث قيل إن ستين نائباً من العراقية وقعوا على ترشيح غيره لهذا المنصب.!ومن المؤسف أن عادل عبد المهدي، يتصرف على نفس الأساس الدستوري المخل.

ويبدو من كل هذا الذي يجري خلف الكواليس ، المساحة التي تحتلها التجاذبات بين الكتل وداخل كل منها حول حصص مكوناتها، من مراكز الدولة السيادية وحجم الأضرار التي تلحقها التسويات والتنازلات الاسترضائية فيما بينها على المصالح العليا ، عبر تجاوز معايير الكفاءة والأهلية والنزاهة والاستحقاق السياسي. تبقى الأسئلة المعلقة حول المساحة المتبقية للخوض في القضايا العقدية الشائكة التي تعصف بالوضع والقدرة على رسم نهاية ايجابية لها في ظل هذا الصراع والتهالك على مواقع السلطة والنفوذ، وأي إمكانية تبقى لمحصرة مظاهر الفساد والتصدي له، وكشف المستور منه، وهو يتوزع على جميع المتصارعين ويوجه الاتهام إلى رموز وقياديين بينهم، ومنهم من يجري الاصرار على ترشيحه لأعلى مراتب الدولة من الطائفتين، وذمة العديد منهم مشكولة بشهادة نواب من الطرفين.

ومن فرقاء داخل كل كتلة ضد مرشحي كتلته.؟

(٣)

هذا هو الإطار الديمقراطي الهش الذي أصبح الخيار الواقعي للدولة الجديدة في العراق. وإذ يجري استعادته في معمعان تشكل ملامحه، وعناصر تكوينه وبنائه، من زوايا نقدية لعملية البناء والأخطاء المتعمدة التي ارتكبها بول بريمر أو بفعل قصوره وعدم كفاية معرفته بالواقع العراقي ، وهذا أكيد وتدلل عليه براهين ووقائع كثيرة ، والواقع الموضوعي في المرحلة التأريخية التي شهدت التحول السياسي من الدكتاتورية إلى نظام ديمقراطي في طور التشكل والتكوين، فان ما يُقصَدُ من ذلك ويستهدفه هو التنبيه الى مخاطر استمرار النهج الذي قاد اليه والعواقب التي تنتظر التجربة برمتها إن لم تتوافق جميع القوى صاحبة المصلحة في نجاحها،والعمل معاً بروح من التضامن الوطني لمعالجة الأخطاء التي ارتكبت وأوصلتها إلى ما هي عليه من تناقضات وأزمة.

ان قاعدة البناء الذي تقوم عليه السلطات الثلاث للدولة ، وما يفترض فيها من استقلالية وتكامل تفتقر الى ذلك، بسبب كونها لا تزال في طور السيرورة والتكوين، محكومة بصيغة المحاصصة الطائفية التي هي نقيض التوافق الوطني الذي يفترض أن يقوم على أساس سياسي، يوحد البلاد بكل مكوناتها على قاعدة المواطنة الحرة غير المشروطة أو المقيدة بهويات فرعية أو ولاءات ثانوية.

وفي هذا الخلل والتشوه، يكمن غياب دور رقابي مقرر لمجلس النواب، الذي تتنازعه الشيع والتكتلات والأحزاب والفرق المتصادمة داخلها، وهو ما يظهر بوضوح في أدائه الضعيف وتردده او بطئه في معالجة الملفات المطروحة عليه. وضعف المجلس لا يقتصر على التنافرات والتجاذبات بين الكتل الرئيسية المقررة، بل لان أعضاء المجلس لا يمتلكون صوتهم في حسم الأمور، لان أصواتهم في المجلس مُتنازل عنها سلفاً لصالح قادة الكتل وزعمائها المنوطة بهم وحدهم التداول فيما بينهم ومع الكتل والتجمعات الأخرى داخل البرلمان وخارجه وإجراء التسويات المرضية والوصول إلى الاتفاقات الممكنة والناضجة. وفي مثل هذا الواقع ليس بإمكان البرلمان إمرار أي قانون أو قرار معارض للحكومة أو توجهاتها لان ذلك يتطلب الحاجة لاتفاق مسبق من قادة الكتل نفسها التي تملك أكثرية الأصوات في البرلمان، والعكس قائم بنفس القوة. والترجمة العملية السياسية لهذا الوضع المجسد بكامل الوضوح لصيغة المحاصصة السائدة، هو أن التعويل على البرلمان لإجراء الإصلاح او مكافحة الفساد أو أنصاف المتظلمين أو وقف النهب والتعديات على المال العام او اتخاذ القرارات الملزمة للحكومة لتلبية مطالب المتظاهرين والتخفيف من معاناتهم، وأي إجراء آخر هو أمر لا طائل من ورائه. فالحكومة والبرلمان وجهان لعملة واحدة ، فهما الدولة.. والدولة هما ولا إرادة فوقهما، حتى إذا خرج كل العراقيين في التظاهرات الاحتجاجية، كما قال صادقاً المرشح الثالث لمنصب نائب رئيس الجمهورية عن التحالف الوطني.

فبعد مواجهة الحكومة للمتظاهرين، بالهراوات وخراطيم المياه والرصاص الحي ، وملاحقة رجال امن مخابرات العهد الديمقراطي الجديد لهم واعتقال الصحفيين والمتظاهرين المسالمين وتعذيبهم بنفس اساليب وادوات البعث، في بغداد وسائر المحافظات لا لمعاداتهم للنظام، وإنما لمجرد مطالبتهم بإحقاق العدل، وتصويب الاعوجاج في العملية السياسية وإصلاحها لتتجذر وترتقي وتدوم، لم تعد لآمال المتظاهرين من مرتجى، بعد انجلاء الموقف بالمراهنة على اصطفاف النواب الكرام إلى جانبهم لإنصافهم وانتزاع حقوقهم من الحكومة، لان هؤلاء النواب دون رغبة منهم وخارج إرادتهم لا يملكون مثل هذا الحق بعد أن تنازلوا عنها لقادة كتلهم وزعمائهم، وجردوا منها ،عند قبول ضمهم إلى قوائم الانتخابات.

وقد أجهز رئيس البرلمان على ما تبقى من وهم لدى البعض، حين صرح بيقين: إن ٦٪ فقط من مطالب

المتظاهرين تتعلق بالبرلمان و٩٤٪ الأخرى هي في عهدة الحكومة ورعايتها.!

فالتعويل على البرلمان بوضعه الحالي والى حين تصفية المحاصصة الطائفية،... باطل

(3) ظاهرة تؤكد "غيبوبة" الدولة وفسادها:

قادة كتل ينتحلون صفات رسمية ، دون مساءلة!

بعد دورتين تشريعيتين واستفتاء عام على الدستور، ووعود لم تنقطع وتعهدات من قادة الكتل، بالتصدي لكل مظاهر الفساد والخلل في النظام الديمقراطي والعمل على تصفية جذورها..بعد كل هذا، تزداد هذه المظاهر وتستشري. مما يدفع بالمواطنين إلى تكرار التساؤل حول طبيعة الأطراف السياسية المستفيدة من ذلك داخل العملية السياسية، مع أن مظاهر الفساد هذه تشكل المعول الذي يدك قواعد تلك الأطراف السياسية، وبما يؤدي بها إلى الارتداد

إذا ما استمرت على حالها هذه دون مواجهة حازمة.

وإذ أمست واضحة الأسباب التي تقيد مختلف الأحزاب الحاكمة، من تأشير الفاسدين "لصوص" المال العام وفضحهم وإحالتهم إلى القضاء، فإن حالات أخرى تكشف نفسها بنفسها علناً ولا تشكل ملاحقتها إحراجا لأحد أو تهديداً لكشف مستورٍ في غير مجال آخر من شأنهُ أن يمس آخرين.

إن التساؤل الذي يظل يتردد من دون انقطاع بين المواطنين وينال من صبرهم وثقتهم بما هو قائم، يتناول هذا الضعف الواضح فعلا في إمكانية تصفية أي مظهر للخلل في بنية الدولة الهشة، وهي لا تزال في طورٍ التكوين، كما يتناول باندهاش سر هذه الإرادة التي تحول دون إجراء التغيير اللازم لإنهاء الفساد، ولا ينتهي التساؤل عند هذا الحد، بل يتعداه إلى البحث عن مكامن القوة بين أطراف العملية السياسية التي يفترض وجودها لإماطة اللثام عنها لتمكينها بالدعم والإسناد والثقة بها، وهو يرى ويزداد اقتناعاً كل يوم أن الجميع متشاركون ومتواطئون في تكريس ما هو قائم وما هو مناف لمبادئ النظام الديمقراطي والأعراف والقيم التي يستند إليها وكذلك للمعتقدات والثوابت الإسلامية التي يجري الترويج لها باعتبارها، معتقداتهم وقيمهم السامية التي لا يحيدون عنها.

ولعله من باب التفاؤل، يتوقع المواطنون، أن يعلن طرف في الحكم، انه نفض عن نفسه تهمة الفساد، على سبيل المثال، فاكتشف أن قيادياً فيه أو وزيراً أو حتى موظفاً من غير الدرجات الواطئة في سلم الوظائف، متورطٌ بالتزوير أو بالرشوة أو بالفساد المالي أو الإداري فاتخذ بحقه إجراءً انضباطياً بالطرد من الحزب أو الكتلة، ولا يشترط في المكشوف عنه أن يكون من درجة القرابة الأولى أو الثانية أو العاشرة، بل لا بأس في أن يكون مقطوع الشجرة من حيث القرابة. لكن المواطنين يرون أن من غير المتوقع أن يعلن عن مثل هذا، رغم أن البيانات والتصريحات من كل طرف حاكم لا تتوقف عن الإشارة إلى تستر الأطراف الأخرى على لصوصها ومرابيها، وأن تلك البيانات والتصريحات تلوّح بأنها وعندما يحين الحين ستكشف عن المستور، ويبقى يثير الغضب والاستنكار أن المفتشين العامين في مختلف دوائر الدولة ومن النزاهة أيضا، يترصدون بين آونة وأخرى فقراء وجياعا من قاع الدولة فيلقون القبض عليهم متلبسين بتهمة تلقي رشوة بخمسة آلاف أو عشرة آلاف أو خمسين ألفا أو مئة ألف دينار!

المفتشون العامون وهيئات النزاهة وغيرها لا تتعامل مع الملفات المالية للوزراء وكبار الموظفين ولا قيود الوزارات والدوائر العليا الأخرى، ولا كيفية التعامل مع نفقات سفرهم ومخصصاتهم، ولا فيما إذا كانوا مدعوين على حساب الآخرين أم على حساب وزاراتهم، وهل يتمتعون بالمصاريف والمخصصات في الحالتين، وتحت أي مسوغ قانوني. يقيناً أن شيئاً من هذا لا يحدث، وان حقائقها معروفة ومتداولة، ونكاد نجزم أن الكل يعرف بما يجري من تجاوزات مالية في هذا الميدان المكشوف على الأقل، وان النزاهة تعرف حق المعرفة الحقائق الملموسة عنها كما تعرف كماً من الحقائق عن اللصوص والفاسدين والمتجاوزين على القانون.

وإذا افترضنا أن ملفات الفساد المالي والإداري معقدة وشائكة ويتطلب التصدي لكشفها جرأةً ومضاءً ونظافة يدٍ وتجرداً، فإن أركان الدولة منذ المغدور إياد علاوي حتى اليوم أعلنت عن تشكيل لجان من مستويات مختلفة للتحقيق في العديد من القضايا، ومنها قضايا الفساد وجرائم القتل والسطو على البنوك والعربات التي تنقل الرواتب وغيرها من الأموال وانتحال (أو استغلال) صفات أجهزة الأمن والمخابرات واستخدام آليات الشرطة والجيش في ارتكاب جرائم صارخة ضد المواطنين، ومنها ما تم ارتكابها في حملات جرت باسم مجلس محافظة بغداد ضد المواطنين المسيحيين ونواديهم، وشهادة شهود من أهلها بالتعرف على حاملي هوياتها وأشخاصها دون أن تسفر تحقيقات اللجان حتى عن حفظ الجرائم ضد مجهول، واللجان نفسها تشكلت وطواها النسيان دون تشييعها ولو بنعي خجول على الرأي العام ولتطييب خواطر أهالي الضحايا أو المنكوبين.

إن التجاوز على الدستور وعلى القوانين وعلى الضمير الوطني، لا حدود له ولا يتوقف على ميدان دون آخر، وهو إذ يمارس بأشكال خفية ويغض المسؤولون النظر عنه بما يُشبه التواطؤ، فإنه يُمارس علناً بما يشبه التحدي والاستهانة والتحقير. فالمناصب العليا التي تجري المساومة عليها بين الكتل وداخل كل منها، خارج المعايير التي يجري الإعلان عنها ليل نهار، تُداس ولا يراعى منها، لا معيار الكفاءة ولا النزاهة ولا نظافة اليد ولا الوطنية ، ويبقى الفيصل، هو التقاسم والمحاصصة والتشارك في المغانم بوصفها "القاسم الانتخابي المشترك". ولإيراد واقعة لا تحتاج إلى شاهد ولا إلى دليل، يصدم الرأي العام مشهد السيد طارق الهاشمي وهو يقدم نفسه كنائب لرئيس الجمهورية، يسافر إلى دول أجنبية بصفته هذه ويصدر بهذا العنوان مواقف وتصريحات ويوجه رسائل إلى الوزارات والدوائر، وينشر ذلك على موقعه الرئاسي، ويحتفظ بطاقمه الوظيفي الرئاسي ومكاتبه الرئاسية، كما لو انه نائب للرئيس.!، ويقال ان السيد عادل عبد المهدي يمارس الدور نفسه.

انه انتحال صفة رسمية لأعلى موقع سيادي في الدولة، مخالف للدستور ولقوانينه، يحاكم المنتحل وفقاً لـ(القرار ١٦٠ لسنة ١٩٨٣) من قانون العقوبات المنشور في ١٩٨٣/٢/٢٨في الوقائع العراقية. وينص: "يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على ١٠ سنوات كل من انتحل وظيفة من الوظائف المدنية العامة أو من وظائف القوات المسلحة أو قوى الأمن الداخلي أو الأجهزة الأمنية أو الإستخبارية أو تدخل فيها أو أجرى عملا من أعمالها أو من مقتضياتها بغير حق وذلك دون صفة رسمية أو إذن من جهة مختصة".

إنني كمواطن احترم الدستور، رغم عدم قناعتي بالمواد التي لا تتماشى مع النظام المدني الديمقراطي، أتقاضى علناً أمام مجلس القضاء الأعلى أو أي جهة مخولة ضد منتحلي هذه الصفة الرسمية، والتي تنطوي على عدم توفر الأمانة المطلوبة لتولي أي مسؤولية في الدولة، وأطالب مجلس النواب أن يتصرف وفقاً لذلك مع أي مرشح يخرق الدستور ويتجاوز عليه.

ولا يمكن الشك بان من يتماهى مع نفسه ويمارس مثل هذا السلوك المناقض للدستور علناً ومع سبق الإصرار والتحدي، لا يتوانى عن التجاوز عليه والاحتكام الى ما تمليه عليه مصالحه ونوازعه، دون مراعاة لأي ضوابط أو مصالح غيرها، لأنه لا يعتبر تلك المصالح سوى تعبيرات بصيغ أخرى عما يراه هو ، كما يرى ذلك غيره من الحكام الذين لا يعتبرون الدستور والقوانين سوى رزمة أوراق قابلة للتلاعب وفقاً لما تقتضيه مصالحهم.

ولننتظر كيف سيتعامل ملوك وأمراء الطوائف مع هذه الظاهرة الخطيرة من انتهاك الدستور.

(4) التظاهرات العراقية والغضب العربي: التشابه والاختلاف

توهم البعض أن التظاهرات التي اتخذت طابع حركة احتجاجية جماهيرية غطت كل المحافظات في العراق ، هي امتداد وانعكاس للغضب الذي تفجر في تونس ثم تحول الى تسونامي عربية أطاح برؤوس وأنظمة استبدادية ، وما زال يكتسح ما تبقى منهًا دون أن تستطيع الحواجز "القومية" أو "الوطنية" أن تحميها أو تُهَدِّأ من عنفوانها.

ولم ينتبه هذا البعض أن ما جرى في العراق في نيسان عام ٢٠٠٣

هو الذي كان النذير بالزلزال الآتي على العالم العربي دون ريب، رغم الملابسات التي ارتبطت بالتغيير، وتحققه بوسيلة لم ترض العراقيين وخدشت حساسيتهم الوطنية ، مع أنَها لم تتحقق إلا بفضل تضحياتهم ونضالاتهم وثقتهم ، وهو ما مكّنها بالاستناد إلى تضافر جهودهم من استرجاع سيادة العراق واستقلاله وإعادة بنائه ديمقراطياً . وقد أنجز الكثير على هذا الصعيد ، مع ما شاب عملية إعادة بناء الدولة والعملية السياسية من تشوهات وسياقات تتناقض مع النظام الديمقراطي وتنتقص من الإرادة الوطنية العراقية . ويكتشف العراقيون اليوم بعد ما جرى من تطور أطاح بأنظمة جائرة ، أن العديد من هذه البلدان كانت وراء الإرهاب والتدمير الذي لحق بالبلاد ولعب دوراً تخريبياً معطلاً ومعرقلاً لتطوره الديمقراطي. ومما أفتُضح من مستور هذه الأنظمة تغذيتها للطائفية وإثارة نزعاتها.

لقد كان متوقعاً أن تنفجر الأوضاع في الدول العربية المستبدة ، ويتحول السخط الشعبي الكامن في ضمير الشعوب العربية إلى ثورات عاتية، بعد أن تراكمت المظالم والتعديات والفساد والاستهتار بأبسط متطلبات الحياة الإنسانية وأصبحت المزابل وفضلاتها مصدراً لقوت شرائح متسعة من المواطنين وبيوت الصفيح والمقابر مأوىً لهم . لكن أحدا لم يكن يتصور أن الغضب سيتحول إلى ثورة لن تتوقف إلى أن يسقط الطغاة ، مهما كانت التضحيات ، وانها ستتخذ هذا الطابع العاصف وتزحف من بلد مستبد إلى بلدان عريقة الاستبداد ، لم يكن حكامها يتوقعون بان التغيير سيصل إلى عقر دارهم ويستهدف سلطتهم، فكلهم تقريباً كانوا يتوسّدون " أيقونتهم" القومية ويراهنون على أن ما بنوه من أجهزة مخابراتية وأمنية في ظل "قوانين الطوارئ" والأحكام العرفية والتدابير القمعية الملازمة لها تشكل مجتمعة " سياج أمان" تصد عنهم رياح التغيير وأي تحرك مضاد.

وتهاوت أنظمة

وتوالى سقوط طغاة وتزعزعت أركان دول عريقة واهتزت عروش، والعاصفة تشتد وتتقدم.

إن تسونامي " الصحوة السياسية " التي انطلقت من مدينة البو عزيزي في تونس ، حددت مساراً واضحاً لها نحو الأنظمة الدكتاتورية المستبدة ، ولم تخطئ بوصلتها أحدا حتى الان ويبدو انها تتواصل دون انقطاع حتى تتحقق أهدافها التي قد لا تنتهي قبل اجتثاثها جميعاً، وخلق بيئة ديمقراطية في العالم العربي تتماشى مع روح العصر ومقتضياته الإنسانية.

وتقوم هذه البيئة الإنسانية الديمقراطية، على مبادئ العدالة والمساواة وحقوق الإنسان والحريات والمواطنة المتكافلة الحرة دون أي قهر او تقييد ، وهي بيئة لا يمكن أن تتحقق، إلا في دولة المؤسسات والقانون والحريات، الدولة المدنية التي توفر كل شروط التطور وتكافؤ الفرص لمواطنيها دون اي شكل من أشكال التمييز.

ان العمل الوطني لتأمين شروط خلق هذه البيئة وتوطيد أسسها في الحياة السياسية وتعميق الوعي بضرورتها، هو ما يجمع الحركة الشعبية الاحتجاجية العراقية مع مظاهر الغضب الذي اجتاح العالم العربي وما زال يتصاعد. كما يجمع بينهما طابع الحراك الجماهيري وأسلوب التعبير عنه بالتظاهرات والتجمعات والاعتصامات ، بالإضافة للقوى الناهضة من قاع المجتمع وأطرافه الرخوة الصامتة، التي أيقظها الإحساس بدوام الجور والمظالم والعوز والتعديات.

ويبقى الاختلاف بين الحركة الاحتجاجية العراقية والغضب العربي جوهرياً، من حيث طبيعة النظام والظروف والاهداف، فهي تجري في ظل اوضاع شبه ديمقراطية لم تكتمل اسسها بعد، ولم تتعافى الحياة السياسية فيها، والدولة الحاضنة لها ما تزال في طور التشكل والتكوين، تنخرها التناقضات وتتجاذبها المصالح والاهواء وتشوهها المحاصصات والطائفية السياسية والفساد وسوء النوايا ومظاهر جنينية بالنزوع نحو الانفراد المفضي الى صيغ من التعالي والاستبداد.

وهذه المظاهر السلبية في الوضع العراقي، تشكل عوامل اثارة نقمة العراقيين وغضبهم.

وهذا الغضب وما يتمخض عنه من تعبيرات في التظاهر والاعتصام والاحتجاج، يظل في اطار المطالبة بالاصلاح والتغيير لتصويب المسار الديمقراطي وتكريس اسسه وتصفية كل ما علق به من مظاهر الفساد . ان عدم وعي الحكومة والمشاركين فيها بجوهر هذه الحركة ومكوناتها واهدافها ومبادءتها بالتشكيك والتجريح، جعلها في حالة اغتراب عنها ومواجهة لها، مما قد يباعد بينهما ويشدد من مظاهر التوتر والتصعيد في اوساط المحتجين، اذا لم يجري الاستجابة لمطالبهم الملحة الممكنة التحقيق، واتخاذ الاجراءات والتدابير المقنعة على جديتها في السعي لتنفيذ وعودها المؤجلة.

ان مظاهر التلكؤ والمماطلة، اخذت تبرز في الاوساط الحكومية ، بدلا من بشائر الاستجابة الجدية للمطالب الملحة، تعكسها تصريحات متضاربة حول استحالة انجاز اي خطوة خلال الموعد الذي قطعه رئيس الوزراء، وكذلك تلميح مرشح بارز لموقع ابرز، الى ان الوتيرة الجارية من العمل في الوزارات والمؤسسات المعنية بتوفير الخدمات هي سقف ما يمكن تقديمه حتى اذا "خرج الشعب كله الى الشارع"!، مقرناً تلميحه بضعف الحكومة الناقصة والخلافات التي تعصف بها والمناورات والتربصات التي تديرها اطراف مشاركة في الائتلاف الوزاري لافشالها تمهيداً لاسقاطها. وليس بعيداً عن هذه التلميحات مراهنة البعض على ما يبدو في نظره، وهناً اصاب قوى الاحتجاج وشل قادته ومحركيه يعكسه تراجع اعداد المشاركين في التظاهرات وانحسار تأثيرهم، متغافلين عن التدابير القمعية وحواجز المنع والعرقلة للوصول الى ساحة التحرير ومواقع التظاهر الاخرى. ومتناسين ان ما يميز الحركة الاحتجاجية العراقية عن العربية، هو طابعها التحذيري المتقطع، الذي يستهدف عرض مطالبها والتأكيد عليها بوسيلة الاحتجاج العلني المكشوف، لاظهار عدالتها ونفاد صبرها من موقف الحكومة ازاءها، متناسية ايضاً ان هذا ما يميز الحركات المطلبية، التي لا تتطلب زخماً متصاعداً، واستمراراً في التصعيد والتعبئة حتى بلوغ الهدف المنشود، كما انها تنطلق في حركتها من القاسم المشترك الموضوعي الذي يجمعها مع الحكومة باعتبارهما شريكين، وان غير متكافئين في العملية السياسية الديمقراطية ، يجري التوجه اليها بمطالبها من موقع الحليف الموضوعي، وليس من موقع الضد والنقيض.

وما يساعد على ابعاد الوهم بين الاوساط الحكومية عما يبدو لها تراجعاً ووهناً في الحركة الاحتجاجية، تنظيم نشاطات جماهيرية اخرى، من شأنها مواصلة الضغط في الأتجاهات المختلفة لكسب اوساط اوسع الى جانب مطالبها العادلة. ومن بين النشاطات التعبوية المؤثرة، مواصلة الكتابة في المواقع الالكترونية والتواصل الاجتماعي، بالاضافة الى الصحف ووسائل الاعلام المحلية، واقامة الندوات واللقاءات في مختلف المنتديات الاجتماعية والثقافية، ومقرات النقابات والاتحادات ومنظمات المجتمع المدني. ومن الاساليب الملفتة والمؤثرة ايضاً تنظيم وفود تلتقي بالاحزاب والوزارات والمحافظات وغيرها من القيادات الحكومية والاهلية ذات العلاقة بقضاياها لوضعها في صورة واقعها ومعاناتها والعمل على كسب تعاطفها وتأييدها والانضمام الى تحركها.

ان جيل التواصل الاجتماعي مطالب بالمبادرة للبحث المستمر عن وسائل مبتكرة لعرض القضايا التي تشكل قواسم مشتركة مع كل الاوساط الايجابية والمتطلعة لتحقيق تقدم على صعيد الحريات وفي سائر ميادين التطور الاجتماعي والاقتصادي الذي يستجيب للمطالب الشعبية، ويوفر لها الحياة الكريمة. ولا بد لكل الذين ساهموا في النهوض الجماهيري الديمقراطي ولكل مواطن يسعى لتحقيق امالة وتطلعاته، ان يدرك ان التقاعس والوهن وضعف اليقظة والمتابعة، اجهاض اكيد لتلك التطلعات والاماني والطموحات الوطنية والمطالب الانسانية المشروعة والعادلة. وعلى الحكومة ان تستدرك وتعيد الاعتبار لقوى المجتمع الضاغطة وتتجاوب معها، بالعمل الجاد لتلبية ما خرجت من اجله الى الشوارع والساحات، وان تأخذ بالاعتبار الحفاظ على المضامين الايجابية للحركة وقواها، دون ان تستهين بما تنطوي عليه من قدرة على التغيير في اطار النظام الديمقراطي.

تضامنوا مع حملة المدى .. الحريات أولاً

علي الندة الحسيني
العراق
alialnadda@yahoo.com
نصبٌ الحرية ايقظني
واستنطقَ ثورةَ بركاني
فأعدت حساباتي التعبى
وصرخت بوجهكِ سَجاني
اني أعلنت معارضتي
للكفرِ ونهجِ الاوثان
ولعنت لصوصَك يا وطني
وكسرت بكفي قضباني

رجل أعمال
بلغاريا
maximjabbar@gmail.com
مل اجل حرية الاعلام لنشر الحقيقة،ضدالعنف والفساد

خضر دوملي
اعلامي
العراق
khidher.domle@gmail.com
نعم لموضوعة الحريات اولا ونعم للوقوف مع حملة مؤسسة المدى هذه ، فأن لم نقف مع بعض لترسيخ هذه المفاهيم اليوم ، فغدا سيفرضون علينا افكارا ظلامية اندثرت من ذاكرة التاريخ.

murtada
العراق
murtada_rh@hotmail.com
نعم للحرية الشخصية بشرط ان لا تؤثر على حياة الاخرين وتكون خاصة بالفرد نفسه

احمد مثنى صادق
طالب
العراق
yahoo.com@٢٠٠٣_ahmedhero
نريد ان يكون عراقنا شعلة للعلم والثقافة والفنون لا مستنقعا للظلم والظلمات

عبير
دول أخرى
abeer_abbas@yahoo.com
لا للدكتاتورية المقنعة الجديدة
لم نزل السابقة كي تتجدد بماهي عليه الآن
نريد عراقا خاليا من العنصرية والطائفية
مطالبنا هي الاستماع الينا وتنفيذ المطالب المشروعة

قاسم حسين
العراق
se.kasim.husse@tele٢
لا لقوى الظلام وخنق الحريات نعم لعراق ديمقراطي تحترم فيه حرية الفرد بكل معانيها

علي عبد الستار الهيتي
العراق
a.hiti@yahoo.com
ان صحيفة المدى وقوى اليسار واعلامهم ومثقفيهم هم وحدهم الذين يمثلون الشعب بنقل الحقيقة ...ان الصراع بينهم وبين اصحاب المناصب هو صراع واضح بين حامل هموم المواطنين وبين المتزمت والفاسد الذي اتى من اجل السلطة

ابو ياسر الابراهيمي
موظف
العراق
abo.yasser@yahoo.com
تضامني معكم حتى اظهار كامل الحقوق

هناء رياض
اعلامية
العراق
yahoo.com@hana_h١
متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم امهاتهم احرارا . الانسان اذا قيد وحوصر لابد ان يثور لان فطرته الحرية وما يخالف فطرته سيزول . لكن بارادته وتصميمه وبعدم الخضوع للواقع المرير

د. عباس التميمي
دول أخرى
abbas١٩٣٤a@yahoo.com
ان العراق بلد الحضارة بلد الفكر بلد الاحرار بلد الثورات والانتفاضات البلد الذي أعطى أفضل الرجال في سبيل ان يبقى ناسه أحراراً ان سجون نقرة السلمان والكوت وبعقوبة وسجون الحلة ومنافي عنه وبدرة كلها لم تمنع الطلب للحرية ، الا يرعوي

نعمان المحسن
شاعر عراقي
العراق
noaman_almuhsin@yahoo.com
نرفع ايدينا معكم ايها الأحبة احتجاجا على كل محاولة لتضييق حريتنا والتي لم نتمتع بها لحد الان انها بدايات الحرية وهم يحاولون من جديد تكميم افواهنا نرفع ايدينا معكم ايها الأحبة صارخين بكل قوة الالم افتحوا لنا ابواب الحياة نحن قادمون

جواد وادي
كاتب وشاعر عراقي مقيم في المغرب
hotmail.com@jawady٤٩
بات من اللازم على كل عراقي تضرر من سياسة المحاصصة ونهب المال العام وتفقير العراقيين وابقاء دار لقمان على حالها ان يوظف كل ممكناته لاسترداد حقه الذي استحوذ عليه اللصوص ومساعيهم للالتفاف على حقوقه المدنية

ابو ازر
صحفي من واسط
العراق
yahoo.com@٠٩_alaal
الصحافة تمثل صوت الفقراء والشعوب هي دائما اقوى من الحكومات معكم للكلمة الجريئة والصادقة

ابو وطن
موظف
العراق
yahoo.com@٨٨_kogenew
لا قندهار ولا طهران بغداد احلى الاوطان

المهندس ابو شمس
العراق
mahmoud_zaidi@yahoo.com

لماذا يتصور التافهون ومراهقو السياسة أنهم قادرون أن يلبسوا بغداد ثوبا يفصلوه على مزاجهم، نصيحتي لهم أن يقرأ تاريخ بغداد ويتعرفوا عليها قبل ان يخيطوا لها زيا يوالم ذوقهم السمج

حسين الربيعي
متقاعد
العراق
husseinjawad@yahoo.com
لا يحكم العراق الا من قبل الليبراليين فقد فشل التيار القومي والان التيار الاسلامي لذلك على التيار الليبرالي ان يؤسس لحزب ليبرالي من زاخو حتى الفاو عابر للطائفية والقومية ويتهيئ للانتخابات القادمة

بدور
مواطنة
العراق
yahoo.com@٨٧_bdor
نعم لحرية العراق وديمقراطيته ولا لحرية ايران الفاسدة وديمقراطيتها الفاشلة . ادعو السياسيين الى التفكير بالشعب العراقي وترك إيران ولاءاتهم لباقي الدول

حركة الشباب : قوة محركة جديدة

زهدي الداوودي

تسلمت قبل أيام من صديق قديم، يهتم بشؤون علم التاريخ، رسالة الكترونية "إيميل" قصيرة يسألني فيها عن رأيي بشأن هذا الوضع الجديد الذي قلب الموازين وأطاح بحكومتين عريقتين مستبدتين في فترة قصيرة جدا وما زال في طريقه للإطاحة بنظام القذافي وغيره من الانظمة المتخلفة التي لا تزال تعيش في ظلام العصور الوسطى. في البدء أردت أن أعتذر منه لعدم تمكني من الإجابة العلمية على سؤاله الذي هو في الحقيقة خليط من الأسئلة المتداخلة. وتوقفت قليلا عند هذا الجواب السلبي الذي قد أحبط به صديقي العزيز الذي خولني للإجابة على سؤاله المعقد الذي يحتاج إلى المعلومات الاولية في الفلسفة والتاريخ والاقتصاد السياسي، تلك المواد التي تركت عوالمها منذ سنوات غير قليلة.

لست الآن بصدد كتابة بحث مطول عن هذه الظاهرة الجديدة، موثوقا بالمصادر العلمية والهوامش، إذ أن ذلك فوق طاقتي كفرد. وعلينا أن نعلم أن مثل هذا المشروع يحتاج إلى جملة من الدراسات الميدانية في مجالات الثورة التقنية – الإعلامية والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية والسياسية للمجتمعات التونسية والمصرية والليبية واليمنية الخ من المجتمعات العربية. إننا باختصار نحتاج إلى إنشاء معهد جديد يحمل أسم: ظاهرة حركة الشباب.

لماذا ظاهرة حركة الشباب؟

إذا تمعنا في هذه العبارة، نجدها متكونة عن مقطعين هما؛ الظاهرة وحركة الشباب، وجملة حركة الشباب بدورها عبارة عن كلمتين هما؛ الحركة والشباب. إننا نجد أمامنا الآن مفهوما جديدا تجاوز المفهوم النظري الفلسفي إلى الواقع وهذا المفهوم هو: ظاهرة حركة الشباب. مفهوم جديد لم يسبق لنا أن رأيناه في كتب التاريخ والفلسفة والاقتصاد وغيرها. إنه مفهوم جديد لم ينتقل الينا عن طريق المطبوعات أو بصورة مجردة، بل أنتقل الينا عن طريق الوعي أو بالأحرى الوعي الجماعي الذي سببته الثورة التقنية – الاعلامية التي نشأت منذ زهاء أربعة عقود من الزمن وحولت كوكبنا إلى عالم صغير أشبه بقرية صغيرة لا أسرار فيها.

تبين لفئة الشباب أنها لا تتمكن من العيش في العالم البائس المتخلف الذي ولد فيه، ذلك أنه قارن حياته في الانترنت مع حياة أقرانه العائشين في أوروبا. أراد أن يهرب إلى ما وراء الآفاق الجميلة إلى أوروبا، ولكنه لم يتمكن وحتى إذا تمكن من الوصول إلى أوروبا، فإنه يعامل هناك معاملة قد لا تليق به. وفكر أن يجعل من بلاده أوروبا ثانية، بيد أن الحكام المستبدين العائشين في واحاتهم الجميلة راحوا يعرقلونه حتى عن التفكير في أقل تغيير. وتحول الانترنت، وسيلتهم الوحيدة للاتصال بالعالم الخارجي، إلى واسطة للاتصال بالشباب في كل مكان. وبمرور زمن غير طويل نشأت فئة كبيرة منظمة من الشباب بصورة عفوية. وهنا وجد الشباب نفسه بين نقيضين هو أن يكون أو لا يكون. ودفع به الوعي الجديد إلى أن يفكر في تغيير واقعه الذي لم يعد يحتمله. ومن حيث يريد أو لا يريد لجأ من حيث لا يدري إلى استعمال أسلوب غاندي في العصيان. عصيان سلمي من دون السلاح، فهو لا يملكه في كل الأحوال.

إذا اعتبرنا التناقض هو الينبوع والقوة المحركة للتطور، فانه – كما يرى الفيلسوف فشته – يشكل عملية تطور العقل والافكار . إن الأنا ينتج نفسه من خلال التناقض الداخلي، حيث يلعب قانون التأثير المتبادل بين الفرد والمجتمع دوره. وهكذا نجد أن ظاهرة حركة الشباب قد تحولت إلى قوة محركة جديدة وملموسة أثبتت نفسها كقانون يمكن أن يتكرر في الواقع تحت الظروف المواتية.

يطرح أنجلس السؤال التالي: "ما هي القوى المحركة التي تقف وراء الاسباب التاريخية للحركة، وما هي الأفكار التي تدور في رؤوس المتعاملين بهذه التشكيلة؟" أعتقد أن هذا السؤال كان موجها إلى ثوار ثورة ١٨٤٨ الألمانية. إذا أجرينا تحديثا على السؤال ووجهناه إلى الشباب، لوجدنا أجوبة متشابهة. أنا لا أسمح لنفسي التحدث باسم هؤلاء الشباب الابطال، ولكني أسمح لنفسي أن أتصور المسألة كما يأتي: بالنسبة للشق الاول من السؤال، يكون الجواب هم: الشباب. وأما بالنسبة إلى الشق الثاني فان الأفكار التي تدور في رؤوس المتعاملين مع الثورة فهي الحرية والديمقراطية والعيش برفاهية. وأعتقد أن الصراع على السلطة هو آخر ما يفكر فيه هؤلاء.

هناك معادلة أخرى لعبت دورها في إنجاح ثورة الشباب، هي معادلة الاخلال بعملية التوافق بين البناءين الفوقي والتحتي حيث تحولت كل من طغمتي بن علي ومبارك إلى عائقين على طريق تطور وانطلاق البناء التحتي (العلاقات الاجتماعية وقوى الإنتاج).

الاحتجاج
الحريات اولا

العدد (2085)السنة الثامنة -الاربعاء (30) آذار 2011
http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

كاريكاتير بسام فرج

الهراوة والعصا الكهربائية .. تحت نصب الحرية

باسم روميل

إن استمرار التظاهرات في ساحة التحرير أعاد إلى ذهني ما سمعته من محافظ بغداد أثناء المظاهرة في يوم الكرامة عندما خرج علينا السيد صلاح عبد الرزاق في اتصال هاتفي مع قناة الحرة، محللاً الوضع ومطالباً بضرب المتظاهرين بالعصا الكهربائية!! مدعياً بأن هذا ما تفعله الدول الأوربية ضد المتظاهرين! وكان يقصد بذلك ما حدث في مظاهرات اليونان على ما أعتقد، فالكثيرون قد شاهدوا ذلك مثله، ولكنه تجاهل وعن عمد كيفية الرد على الشرطة عندما رد المتظاهرون الصاع بصاعين لمن تجاوز عليهم . وهنا نتساءل ، هل من المصلحة أن يحرض "المحافظ" قوات الأمن ضد المتظاهرين؟؟ هل إن الدستور يمنع التظاهر ضد البطالة والفساد وإيجاد فرص العمل؟ ووو... مشاكل كثيرة لا تعد ولا تحصى، بينما هو قد همش وفسر المطالب وكأنها تافهة لا تستحق التظاهر حتى لو كان بطرق حضارية وسلمية! متجاهلاً الدستور وكأنه مجرد كلمات دونت على ورق لا تعني شيئاً عنده!! أهكذا يتعامل المسؤول مع شعبه؟ إنه قد طالب بخلق الفوضى كما بدا لي والتي لم تكن لمصلحة أحد.

وبعدها بدأ محافظنا يوجه النصيحة تلو الأخرى للشعب العراقي "الأمي حسب نظره" حيث قال كلاماً لا منطقياً، نصح فيه من ليس له وقود في المنزل مثلاً، فليذهب إلى وزارة النفط لطرح مشكلته.. ومن له مشكلة في المجاري فليذهب إلى وزارة البلديات وهكذا. وعمل حسناً عندما لم يقل لمن يريد تعديل الدستور أن يذهب بهدوء ومباشرة إلى البرلمان، لجنة تعديل الدستور، وسيتلقى أجمل ترحيب ويغيروا له ما يريد من المواد والقوانين!! ولن يستقبلوه بالهراوات كما يروج البعض من أعداء العملية السياسية والديمقراطية في العراق!! ومن يريد أن يشتكي حاله من السياسيين الفاسدين أن يقدم شكواه في مركز شرطة كرادة مريم الواقعة قرب البرلمان، لتوفير العناء في عبور الجسر إلى ساحة التحرير. ولم يقل أين يذهب من له مشكلة في المجاري البولية مثلاً ، ومن له مغص ، خاصة بعد أن يسمع كلامه، بألا يخطئ الطريق ويذهب إلى مكان آخر غير قسم الباطنية في المستشفى. والمحافظ في اتصاله يدعي بأنه سلطة إدارية ولا علاقة له بكل هذه الأمور!! إذا كان هذا صحيحاً، فلماذا يحشر نفسه في كل قضية ويطل علينا في الفضائيات في كل شاردة وواردة؟ مع ذلك، سأكتفي له بهذا ولا أطيل كما فعل هو أو كما فعل وكيل وزير التربية "المربي" الذي تطاول على أسياده المربين ومن علموه، ثم رحل بعد أن دوت في رأسه وآذانه الخاوية عبارة "ارحل" وسيفعل ذلك كل من هو من أمثاله.

بعد تلك التصريحات الساذجة من شخصية تدير بغداد إدارياً ، وفي ذات المساء، ومن قناة الفيحاء جرى حواراً حول التظاهرات في ندوة اشترك فيه بعض النواب من ممثلي الشعب وضيف من لندن.. وأكد الجميع في اللقاء بأن مشاكل الفساد في العراق صعبة الحل ، ولا يمكن حلها إلا.. إلا بحل كل الأحزاب وإبعادها عن البرلمان حسب ما أكدت عليه صفية السهيل ، النائبة عن العراقية (سابقاً) ودولة القانون (لاحقاً) والمستقلة عن أي قائمة (أخيراً) . كل ذلك كان مقبولاً بالنسبة لي على الأقل ، ولكن المشكلة بل (المصيبة) كانت عندما اتصل كامل الزيدي تلفونياً كزميله المحافظ . وهنا رمى اللوم كله على مجلس النواب .. وقال كلاماً فيه محاولة لخلط الأوراق ومنه "إحنا صلاحيات ما عدنا" !! وكان حنوناً جداً ولم يطالب باستخدام الهراوة بل شكر المتظاهرين اللذين خرجوا في ذلك اليوم موضحاً بأن هذه المظاهرات ستضغط على مجلس النواب لكي يرفعوا من صلاحياته وجماعته من أعضاء المجلس المساكين.. ليخدموا الناس.

هنا أتساءل ومعي الكثيرون كما اعتقد ، أليس غريباً عندما يدعي أغلبية المسؤولين بألا صلاحيات لهم؟ بينما نرى المليارات تهدر وتختفي ولا أحد من أصحاب (السيادة.. والمعالي.. والدولة.. والفخامة ..ووو .الخ) يحرك ساكناً ولا يسأل أو يتابع أو يحقق أو يعاقب أو يعاتب أو يستقيل!! الكل يرمي كرته في ملعب الآخر... وأنا على وشك أن أنتهي من كتابة هذه الأسطر، شعرت بدوار شديد وأنا أتذكر كل هذه الألقاب للمسؤولين. وتصريحات الزيدي وقبله المحافظ. فالأول أراد استخدام الهراوات في حل مشاكل المتظاهرين بينما الثاني شكرهم شكراً جزيلاً!! وسؤالي هنا للمحافظ ورئيس مجلس المحافظة ولكل هؤلاء اللذين يطلون علينا من الفضائيات قبل وأثناء وبعد كل جلسة من جلساتهم الميمونة ليظهروا شجاعتهم .. بالحديث طبعاً، أو يتدربوا عليه لا غير.. ما العمل عندما يصاب المرء بالدوار؟ أين يقدم الناس شكواهم عند إجبارهم على السكوت.. رجاءً؟ والشكوى لغير الله مذلة كما نعرف ... لحين الإجابة، سأبدأ قراءة رواية جديدة صدرت حديثاً عن الخير القادم في كل مكان.. بعد ١٠٠ يوم من الزمان!!

ثلاث وجهات نظر

جاسم الحلفي

التظاهرة والنظرة المريبة لم تتعاط الجهات الرسمية بالكيفية المناسبة مع حق التظاهر السلمي، الذي كفلته المادة ٣٨ من الدستور. فتارة تُقيّده بوسائل وتدابير شتى تصل حد منع حركة المركبات، وتارة أخرى تعطي الضوء الأخضر لسير المركبات في مكان تجمع المتظاهرين وفي محيطه، خلافاً لما تقتضيه سلامتهم وامنهم، وهما الهدف الأساسي للإجراءات الأمنية حسب ما جاء على السنة كبار المسؤولين. يبدو ان الحكومة بدلا من تأمين مساحة حرة للتظاهرة، مثلما تفعل البلدان الأكثر استقرارا، وكما هو معمول به في عموم البلدان الديمقراطية التي تؤمّن مستلزمات حق التظاهر، وتوفر للتظاهرات الحماية، وتنظم المرور وحركة العجلات على طول مساراتها لتضمن سيرها بشكل طبيعي، ولكي يعبّر المتظاهرون عن آرائهم، ويعرضوا مطالبهم بحرية.. بدلا من ذلك نرى الحكومة تنظر الى المتظاهرين والتظاهر نظرة شك وارتياب، نظرة لا تنسجم، بل وتتعارض مع التصريحات الرسمية التي تعتبر التظاهر ممارسة دستورية وحقا مشروعا للمواطن، يعبر من خلاله وبصورة ايجابية وحضارية عن آرائه، ويدافع عن مطالبه المشروعة. يتضمن الدستور في بابه الثاني كلاما جميلا حول الحقوق والحريات، لكن ذلك يبقى مجرد كلام جميل وحقوقاً افتراضية، ما لم يتحول الى سلوك وتقاليد يحرص عليها الجميع وتسهر الحكومة عليها بكل مسؤولية. إعلام الدولة.... إعلام الحكومة كثيرا ما تفوتني مشاهدة قناة العراقية ومطالعة جريدة الصباح، لكنني احرص على قراءة أعمدة بعض الزملاء الذين يتناولون قضايا مهمة بجرأة، وهم يغردون خارج السرب، وعلى متابعة تغطيتها اخبار التظاهرات التي خرجت من اجل إصلاح النظام ومحاربة الفساد والمفسدين وللمطالبة بإنهاء المحاصصة. وقد تصفحت " الصباح " الصادرة يوم السبت ١٢ آذار الجاري، وذهلت حينما وجدت تغطيتها لتظاهرات يوم الجمعة ١١ آذار، وقد وضعتها أسفل الصفحة الثالثة! في حين احتلت اخبار التظاهرات ذاتها صدر الصفحة الأولى من جريدة " الشرق الأوسط" مثلا! وفي الوقت الذي ركّزت الصباح في تقريرها الخبري على المسؤول الذي جاء لاستلام مطالب المتظاهرين، ومن ثم عرجت على الإجراءات الأمنية، فان تقرير إذاعة (بي بي سي) خصص المساحة الأولى للمتظاهرين ومطالبهم، ومن ثم عرج على بقية الأمور. ومعلوم ان الدولة هي من يقوم بتمويل شبكة الإعلام، وهذا يفرض عليها اساسا تغطية الأحداث، ونقل وإتاحة المعلومات للقارئ والمشاهد والمستمع بامانة وموضوعية، بعيداً عن الانحياز المسبق، وعلى وفق معايير مهنية عالية. فالشبكة وسيلة وجهاز إعلام للدولة، ومن نافل القول ان الدولة غير الحكومة ! فالأخيرة احدى مكونات الدولة، وليست كل الدولة. ولا حاجة الى الكثير من الحصافة والجهد كي يكتشف أي متابع لقنوات ومحطات ومطبوعات شبكة الإعلام، أن إعلام الدولة عندنا قد تحوّل الى إعلام الحكومة، وخرج ، بقصد او بدونه، عن المهمة التي حدّدها له القانون، الامر الذي يدعو إلى إعادة النظر في دور شبكة الإعلام العراقية. وقد يتطلب أن تولي لجنة الثقافة والإعلام في مجلس النواب الموضوع الاهتمام المطلوب، وتقوم بفحص أداء الشبكة ودورها. الرقابة الشعبية استطاعت حركة الاحتجاج الشعبية، رغم المواجهة والصعوبات والعراقيل العديدة التي وضعت إمام المتظاهرين والمحتجين، أن تحقق لغاية اليوم نجاحات غير قليلة. فبفضل ضغط التظاهرات والاحتجاجات، اتخذت الحكومة سلسلة من الاجراءات وقطعت على نفسها تعهدات زمنية، هي الان تحت الرصد والمراقبة، ولم يكن المواطن العراقي يعتقدها ممكنة قبل هذه الحركة المباركة. ونظرا لضخامة التحديات، وضعف قدرة الوزارات والاجهزة التنفيذية المبتلاة بالمحاصصة والفساد، وتدني مستوى الأداء، فمن غير المتوقع أن تتحقق الاصلاحات والمطالب التي رفعتها الجماهير في تظاهراتها من دون مواصلة النشاط المدني السلمي المتنوع الضاغط. فإذا كانت الحركة الاحتجاجية قد لعبت دورا ايجابيا لغاية الآن، في التأثير على أصحاب القرار، فان هناك كما يبدو حاجة وضرورة لإيجاد أشكال وصيغ ملموسة وعملية، تتيح للمواطنين ممارسة نوع من الرقابة الشعبية على الاجهزة والمؤسسات والجهات المسؤولة عن توزيع البطاقة التموينية، وتوفير الخدمات الاساسية التي يعاني الناس اليوم غيابها أو شحتها. ولعل مثل هذه الرقابة يمكن أن ينشأ في الأحياء السكنية، ويشارك فيه ناشطون مدنيون. فيمكن مثلا ان تجري مراقبة وصول الحصة التموينية بجميع مفرداتها، ومتابعة توزيعها في الاوقات المحددة، الى جانب تدقيق نوعياتها، وتواريخ صلاحياتها. و كذا الأمر بالنسبة إلى الحاجات والخدمات والمجالات الاخرى التي تمس حياة المواطنين اليومية.